

النائب السيد عبد العزيز عماري:

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة النواب والوزراء المحترمون،

إننا نعقد هذه الجلسة في هاته الأيام المباركة من شهر رمضان، بعد مسيرة حاشدة نظمها الشعب المغربي للتضامن مع الشعب الفلسطيني الصامد ومقاومته الباسلة. وبهذه المناسبة فإننا في فريق العدالة والتنمية نؤكد على ضرورة عقد جلسة تضامنية في الموضوع، كما كان مقررا، كما نجد إيداننا للعدوان الصهيوني الوحشي والغاشم على هذا الشعب المظلوم.

هذا العدوان وما خلفه من تقتيل جماعي للمدنيين من أطفال وشيوخ ونساء بقطاع غزة، وتدمير للبنيات التحتية، أمام فشل المنتظم الدولي في تحمل مسؤوليته في حماية هذا الشعب، الذي توجه إليه بالتحية والإكبار وإلى مقاومته الباسلة التي تتصدى بشجاعة للعدوان الآثم.

وبهذه المناسبة، فإننا نوه بالمبادرة الملكية الرامية إلى تقديم دعم مالي للشعب الفلسطيني والتكفل بجراحه، كما نوه بانخراط الشعب المغربي بكل مكوناته في مختلف المسيرات والوقفات والفعاليات التضامنية لدعم الصمود الفلسطيني، وندعو الحكومة للتعاون مع باقي المنظمات العربية والإسلامية للقيام بواجبها من أجل حماية هذا الشعب المظلوم وتمكينه من حقوقه المشروعة.

وبخصوص ملف وحدتنا الترابية، فإننا نؤكد في فريق العدالة والتنمية مرة أخرى أن المبادرة المغربية المتعلقة بالحكم الذاتي في أقاليمنا الجنوبية تبقى الحل الأمثل الذي يحظى بالدعم المتزايد للمنتظم الدولي، وهو ما ينعكس في قرارات مجلس الأمن المنوّهة بالجهود المغربية المتسمة بالجدية والمصادقية.

كما لا يفوتنا في هذا المقام التذكير بوضعية المدينتين السليبتين، سبة ومليبية وكل الجزر الجعفرية، في أفق استعادة سيادتنا على كافة الثغور المحتلة.

وتتفق معكم السيد رئيس الحكومة المحترم، على ضرورة العمل على تقوية الجبهة الداخلية وتطبيق الجهوية المتقدمة وتفعيل النموذج التنموي الخاص بأقاليمنا الجنوبية. وهي مناسبة نتوجه فيها ونوجه تحية تقدير وإكبار إلى أفراد قواتنا المسلحة الملكية وكل المرابطين على الثغور، كما نحني وندعم جمود رجال ونساء الأمن الوطني والدرك الملكي ومختلف الأجهزة الأمنية والقوات المساعدة والوقاية المدنية التي تسهر بتفان ويقظة على أمن الوطن والمواطنين.

السيد الرئيس المحترم،

أما بخصوص ما نحن بصدده وهو مناقشة عرضكم الذي تقدمتم به حول

محضر الجلسة رقم 963

التاريخ: الإثنين 23 رمضان 1435 هـ (21 يوليو 2014 م)

الرئاسة: السيد رشيد الطالبي العلمي، رئيس مجلس النواب والدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وست وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثانية بعد الزوال.

جدول الأعمال: جلسة مشتركة للبرلمان بغرفتيه مخصصة لمناقشة الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة.

السيد رشيد الطالبي العلمي رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،
أيها الحضور الكريم،

يعقد البرلمان هذه الجلسة المشتركة للاستماع إلى مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية بخصوص العرض الذي سبق للسيد رئيس الحكومة أن قدمه أمام البرلمان والمتعلق بتقديم الحصيلة المرحلية لعمل الحكومة، وذلك طبقا لمقتضيات الفقرة الأولى من الفصل 101 من الدستور.

وأود مجددا بهذه المناسبة أن أعبر باسمكم جميعا عن اعتزازنا بهذه الفقرة النوعية التي يشهدها مستوى التنسيق بين المجلسين في مجال عقلنة المناقشات وحسن تدبير الزمن البرلماني بخصوصها، وهي التوجيهات التي أكد عليها جلالة الملك في أكثر من مناسبة.

وتجسيدا لهذه التوجيهات الملكية السامية وسعيا مشتركا من المجلسين، تعد هذه الجلسة اليوم إحدى تجليات هذا التعاون والتنسيق الذي لم يعد اليوم مجرد مهنيات، بل أصبح واقعا ملموسا، سنعمل جميعا على ترسيخه بهدف بلوغ النتائج المتوخاة منه.

أجدد شكري للسيد رئيس مجلس المستشارين وللمختلف مكونات المجلسين على الرغبة الأكيدة المعبر عنها في تحقيق هذه الأهداف، وأذكر المجلس الموقر أننا سنعقد اليوم جلستين، الأولى والتي سنتطلق الآن، تخصص للاستماع إلى مجموعة من الفرق وهي التي نحن الآن بصدددها، والثانية سنتطلق على الساعة العاشرة ليلا، بإذن الله.

الكلمة لأول متدخل عن فريق العدالة والتنمية.

السيد النائب المحترم السي عبد العزيز عماري، فليتنفضل مشكورا.

أن يصنع نموذجة المتميز والقائم على المعادلة المهمة التاريخية "الإصلاح في ظل الاستقرار".

فبعد الحراك الشعبي الذي عبر عن حالة الرفض لكل أشكال الفساد والاستبداد، وبعد الخطاب الملكي التاريخي ل 9 مارس، جاءت استحقاقات وانتخابات 25 نونبر 2011 بنتائجها الدالة والمعبرة، فتشكلت حكومتكم، حكومة الانتقال الديمقراطي. حكومة سيبقى على رأس إنجازاتها أنها ساهمت في إخراج بلادنا من وضعية حرجة يطبعها الاحتقان واهتزاز الثقة في المؤسسات في مناخ إقليمي مضطرب إلى مرحلة الاستقرار وتعزيز الأمن والثقة وإيقاف المسار التراجعي واستئناف مسار الإصلاح، هذا هو الصمود الأول.

الصمود الثاني هو عندما ارتبك مسار عدد من الدول العربية، واضطربت فيها استحقاقات المرحلة الانتقالية، وخاصة بفعل عودة مخلفات وفلول الأنظمة الاستبدادية التي عصفت بها رياح الربيع، وانتعش مع كامل الأسف، مسار النكوص والالتفاف والانتقال على إرادة الشعوب. لكن المغرب، المغرب واصل تميزه أيضا، فلم ينجر إلى اصطفاقات الخريف العربي ومناهاته، وإنما حافظ على وضعيته كبلد شامخ يتمتع بالاستقرار السياسي في هذا المحيط المضطرب.

فكما كان المغرب استثناء في "الربيع الديمقراطي"، ظل كذلك محمد الله في مرحلة كانت فيها المطبات التي تأثر بها المشهد السياسي المغربي في مرحلة الخريف الديمقراطي، فجاءت الحكومة في حالتها الثانية تأكيدا للخصوصية المغربية وتعبيرا على هذا الصمود، الذي أبانت مكونات الأغلبية الجديدة فيه عن درجة عالية من المسؤولية.

إنه صمود المغرب، صمود النموذج المغربي، المغرب القوي بثوابته، المغرب القوي بمقوماته، بملكيته، القوي بنموذجه الوسطي وخياراته المعتدلة في مختلف المحطات الكبرى لتاريخه، القوي أيضا بالعقلاء من مختلف نخبه الحزبية والنقابية والمدنية، هذا هو الصمود الثاني.

الصمود الثالث هو صمود في وجه التشويش وفي وجه الإرباك الذي عانت منه الحكومة، صمود في مواجهة تحديات وإكراهات الواقع الموضوعي المتأثر بأزمة اقتصادية ومالية عالمية، صمود في مواجهة ومعالجة اختلالات سياسية واجتماعية تراكت عبر عقود من التدبير، صمود في امتلاك جرأة لمباشرة الإصلاحات الهيكلية واتخاذ القرارات الضرورية.

وبكل وضوح، لسنا في حاجة إلى تبرير ما لم تنجزه الحكومة، وسنقف عند بعض ما لم تنجزه الحكومة. لكنها فرصة لكي نستحضر المناخ العام الذي كانت تشغل فيه هذه الحكومة، فطريقها لم يكن معبدا وإنما كانت تعمل تحت قصف وتشويش من خارجها، مازال متواصلا، ومساع للإرباك وللفرملة من داخل أغليبتها في مرحلتها الأولى.

صمود، أولا، تقف عند هذه الحصيلة ديال الصمود في وجه التشويش الخارجي. أولا، صمود في وجه قصف إعلامي منذ الوهلة الأولى، وربما حتى

الحصيلة المرهقة للحكومة، فاسمحوا لي أن نهني أنفسنا جميعا، حكومة، برلمانا وأمة مغربية، على هذه المحطة الديمقراطية بامتياز، محطة تندرج في سياق هذه المرحلة التأسيسية في ظل الدستور الجديد.

لقد استمعنا باهتمام كبير إلى عرضكم السيد رئيس الحكومة، وتابعا بارتياح مضامينه وصدق وأهمية المعطيات الواردة فيه والتي تعكس أننا بصدد حصيلة إيجابية، حصيلة مشرفة للأداء الحكومي، تضمنت بالأساس الإصلاحات والإجراءات الكبيرة والنوعية، دون الإغراق في الحصيلة القطاعية المهمة، هذه الحصيلة القطاعية المهمة والتي تولت وزارة الاتصال إعدادها وتوزيعها على أعضاء البرلمان.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يخص مرجعية التقييم، احنا في فريق العدالة والتنمية انطلقنا لحظة 26 يناير 2012، هاته اللحظة التي تم فيها التنصيب البرلماني للحكومة، وهذا التنصيب شكل مرجعا متعادلا بيننا كسلطة تشريعية وبين السلطة التنفيذية، وبكل موضوعية سنعمل على مناقشة هذا العرض دون الوقوع في منزلق التبخيس والتبئيس ولا في مناهات التضخيم والمبالغة.

إننا بصدد حصيلة حكومة التحول الديمقراطي، باعتبار الآفاق الديمقراطية التي فتحها الدستور الجديد في هذه المرحلة التأسيسية التي نمر بها. كما ناقش هذه الحصيلة ونحن نستحضر مطالب الحراك الشعبي الذي عرفه المغرب سنة 2011، وكان شعاره الأساسي "محاربة الفساد والاستبداد"، كرد فعل على منطلق التحكم والسلطوية الذي أنتج حالة من "الاختناق السياسي" و"التراجع الديمقراطي"، وأدى إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بفعل طغيان اقتصاد الربيع واختلال ميزان العدالة في توزيع الثروة، مما كان يهدد بمزيد من الترددي الاقتصادي والاحتقان الاجتماعي والاختناق السياسي.

كما ناقشنا ونحن نستحضر استحقاقات التنزيل الديمقراطي للدستور، وهي مسؤولية الجميع، مسؤولية الحكومة لكن مسؤولية باقي المؤسسات والفاعلين الآخرين، وندعو بهذه المناسبة إلى انخراط الجميع بروح من التعاون والتوافق، باستحضار الروح الوطنية العالية في هذا الورش المهم.

السيد الرئيس المحترم،

احنا بصدد حصيلة اعطيناها العنوان الآتي "حصيلة الصمود"،

"حصيلة الثقة"، "حصيلة الأمل".

حصيلة الصمود على ثلاثة ديال المستويات: صمود النموذج المغربي في الوقت الذي كان فيه "الربيع الديمقراطي"، صمود النموذج المغربي في الوقت الذي كان فيه "الخريف الديمقراطي" وصمود الحكومة في وجه حملات التشويش والإرباك والفرملة.

صمود النموذج المغربي في مرحلة الربيع الديمقراطي، صمود في زمن اشتعلت فيه الثورات وسقطت فيه أنظمة وسالت فيه الدماء في محيطنا العربي، بينما اختار المغرب بحكمة قيادته وتبصرها ووعي ونضج قواه الوطنية

العامة وتحملت الضربات، ولم تردوا ولم تنجروا لتلك المعارك الهامشية التي لا تراعي مصلحة الوطن والمواطنين.

لقد راهن البعض على الانقلاب على تجربة التحول الديمقراطي وإغلاق قوس الإصلاح خلال الشهور الأولى من خلال محاولات تفجير الأغلبية من الداخل وفق أجندات بنيسة راهنت على الوهم والسراب، على الوهم والسراب، غير آبهة بمصالح الوطن، ولم تستفد من خلاصات التجربة الإنسانية وكذا السنن التاريخية والاجتماعية، باعتبار أن ما تشهده المنطقة تحول عميق ومستقبلي لن توفقه تلك المحاولات، وإنما سترفع من كلفته، فتحتية حصيلة الصمود، هذا هو المحور الأول، حصيلة للصمود.

هي حصيلة للثقة، ثقة في التحول الديمقراطي، ثقة رفعت من إشعاع وطننا "المغرب"، إشعاع نفخر به في مختلف المحافل والمنديات الدولية: مغرب الاستقرار، مغرب الديمقراطية، التعددية السياسية، الانفتاح الاقتصادي والآفاق الواعدة، مغرب الحريات، إنه مغرب الثقة.

فإذا كان تاريخنا السياسي قد تميز في منتصف التسعينات بافتتاح سياسي أفرز حكومة "التناوب التوافقي"، فإننا الآن وسنة 2012 ستظل شاهدة في تاريخنا السياسي على ميلاد حكومتكم "حكومة التحول الديمقراطي" لتصح مساراً تراجعياً عن المنهجية الديمقراطية، أعقبه مسار تحكيمي في مجالات السلطة والثروة وضبط الحياة السياسية، وشكلت استحقاقات 2009 وما بعدها أشبع تجلياته.

إنها الثقة التي كادت تفقد بعد ما عشناه من مرحلة التحكم وغاب حياد السلطة.. وصنعت التحالفات بمنطق الضبط والتحكم، فاهتزت ثقة المواطن في جدوى مشاركته عندما لا يجد أثراً مباشراً لصوته على مستوى تركيبة المجلس ورئاسة هذه المجالس. وها هي، للأسف، النتائج، نتائج نراها اليوم ويعاني من أثرها المواطن في الدار البيضاء وفي طنجة وغيرها من المدن التي عانت من هذا المنطق التحكيمي البئيس، والتي اصطنعت فيها الأغليات وسلبت فيها الرئاسات، كما يذكر الجميع، ضداً على النتائج وعلى المنطق الديمقراطي.

إنها حصيلة الثقة لأنها ساهمت بشكل قوي في دعم الاستقرار السياسي والتقدم أكثر باتجاه تحقيق الحرية والكرامة والعدالة بما يؤدي إلى تقوية ثقة المواطن في الحياة والمؤسسات السياسية.

وفي سياق دعم هذه الثقة، أعلنتم بشكل مبكر وواضح عن أجندة الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، ودشتم مسلسل المشاورات مع الأحزاب السياسية، وهي مناسبة لنستغرب للأصوات التي تطالبكم تارة بتزليل الدستور، ولكنها لا تريده عندما يتعلق الأمر بإشرافكم على الانتخابات كجزء لا يتجزأ من عمل السلطة التنفيذية التي تترأسونها، وربما هدد البعض بالمقاطعة.

وبمناسبة الحديث عن هذه الاستحقاقات التي كان منتظراً أن تكون سابقة لأوانها وأن تنظم قبل ممت سنة 2012، تلك السنة التي أعقبت

قبل تشكل الحكومة.

إننا إذ نحبي، بهذه المناسبة، الإعلاميين الموضوعيين ونشيد بدور الإعلام الحر والمسؤول في تطوير الممارسة الديمقراطية والمساهمة في رهان التنمية والديمقراطية، إلا أننا نستغرب لبعض الأرقام التي يبدو أنها تصدر عن مشرب واحد، وتكتب بمداد متشابه، وتقوم بشكل متهيج على التشويش والتبخيس والتبئيس والتخويف وقلب الحقائق. والأغرب من ذلك، أن يوجد هذا في صحف تعتبر "شبه رسمية" أو في قناة عمومية معلومة، سميت بـ"القناة المعارضة" التي يذكر الجميع كيف طمست إنجازات حكومتكم، وكيف غطت مثلاً - من التغطية - ملف عقد البرنامج مع المكتب الوطني للماء والكهرباء وغيره من الملفات. لقد صمدت الحكومة في وجه هذا القصف الإعلامي المنهج.

ثانياً، صمود في وجه تيار مقاومة الإصلاح، إنه صمود لمواجهة تيار تجذر عبر عقود، رآك أصحابه، مع كامل الأسف، خلال العديد من السنوات المصالح واستفادوا من اقتصاد الربيع ونسجوا علاقات وامتدت هذه العلاقات، مع كامل الأسف، لبعض الأفراد في الإدارة والمؤسسات العمومية.

وهي مناسبة نشيد فيها بجهود وإخلاص عموم المسؤولين والأطراف والأعوان في الإدارات والمؤسسات العمومية في مواكبة جهود ودينامية الإصلاح والتنمية، إلا أننا نستغرب لسلك بعض المسؤولين في الإدارة والمطبوع بعقلية مقاومة الإصلاح، والذي يبدو أنه مرتهن لأجندات تحكيمية غير واضحة، ضداً على مبادئ الدستور والمصالح الوطنية العليا.

ثالثاً، صمود في وجه الفرملة والإرباك من الداخل، فبعد نجاح الحكومة في الصمود أمام الهجمات من الخارج، جاء دور الفرملة والإرباك من داخل الأغلبية، وهنا نتحدث عن إهدار قرابة السنة من الزمن السياسي، قرابة السنة من العمل السياسي لعمل الحكومة لاعتبارات مازال الرأي العام إلى يومنا هذا لم يفهم أسبابها ولا خيوطها المتشابكة.

إنها مرحلة تمت فيها فرملة الإصلاحات، مرحلة تم فيها التهديد بتفجير الأغلبية، مرحلة كنتم تتعرضون فيها، السيد رئيس الحكومة، لشتى أنواع السب والشتم من أشخاص في إحدى مكونات الأغلبية آنذاك، تعرضتم لحملة مكثفة استدعت قاموساً بئيساً، قاموساً اختلطت فيه الخرافة بالافتراء، وصرنا أمام نوع جديد من الزعامات تنتج الافتراءات أحياناً والسباب أحياناً أخرى، ولم تسلم من إهانتها حتى الحيوانات، أصبحنا معها نترحم على الماضي المجيد لزعماء أحزاب وطنية تاريخية.

مرحلة تم فيها التجيش المفرض بوسائل مستغربة ومستحججة، وحشد لها حتى القاصرون وذوو السوابق، ولكن كل هذه الاستفزازات ومحاولات الإرباك لم تفلح، وتكسرت على صخرة الصمود والمصادقية في مواجهة البهتان والبلطجية.

ومرة أخرى صمدتم عندما غلبتم الحكمة، غلبتم الصبر، غلبتم المصلحة

الخاصة، الأرامل المعيلات للأسر إلى آخره من الإجراءات التي لأول مرة نشهدها على المستوى الاجتماعي.

إنها الثقة في هذا المجهود الاجتماعي للحكومة التي استمرت في دعم القدرة الشرائية للمواطنين من خلال المجهودات المبذولة من خلال صندوق المقاصة، وتخصيص أكثر من 50 مليار لتنفيذ اتفاق 26 أبريل، ناهيك عن الرفع من الحد الأدنى للأجور إلى 3000 درهم بالقطاع العام و10% بالقطاع الخاص والرفع من الحد الأدنى للمعاشات للمتقاعدين إلى 1000 درهم والرفع من عدد وقيمة المنح الجامعية وغيرها من المبادرات الاجتماعية التي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تطمسها الحملات الإعلامية الممنهجة الرامية إلى التبخيس والتقليل من شأنها.

وبهذه المناسبة، نؤكد على الجهود المبذولة للنهوض بمكانة المرأة وتقوية دور الأسرة داخل المجتمع وإقرار خطة حكومية مندمجة للمساواة في أفق المناصفة "إكرام" بوصفها خطة أفقية تستحضر احتياجات النساء وتدمجها في مختلف السياسات العمومية واعتماد مبدأ السعي إلى تحقيق المناصفة في التعيين في المناصب العليا، وهو ما جعل المرأة تصل إلى أزيد من 13% من هذه المناصب بتطور تجاوز 100% فيما يخص مراكز القرار ومناصب المسؤولية.

أما الخطاب الذي يقوم على الزيادة السياسية والتضليل الإيديولوجي والتهجمات الجانية فإنه لا يخدم القضية النسائية في شيء، بل سيقوي ربما النفور والعزوف عن العمل السياسي والحقوقى ويسيء إلى النضالات النسائية النبيلة والجادة. فتحية لحصيلة الثقة، ثقة في التحول الديمقراطي، ثقة في الاقتصاد الوطني، الثقة في المجهود الاجتماعي لهذه الحصيلة.

المحور الثالث: فكما قلنا هي حصيلة الصمود، حصيلة الثقة تبقى لأنكم قدمتم أولويات المرحلة المقبلة أنها ثقة الأمل وحصيلة الأمل.

إننا بوقوفنا عند هذه المعالم الكبرى للحصيلة والتي أدرجناها تحت هذا العنوان، نود التأكيد على أن سبيل تحقيقها كان هو الجرأة السياسية المفعمة بروح المسؤولية الوطنية، واحنا غادي نحتاجو هاذ الجرأة ديالكم، السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، في المرحلة المقبلة بغينا مزيد من الصمود، مزيد من الثقة، مزيد من الاستجابة للانتظارات الشعبية للمواطنين، هنا غنحتاجو هاذ الجرأة.

هاته الجرأة التي كانت لكم في مباشرة ملفات اتخذت طابعا معقدا بعد أن دحرجتها الحكومات السابقة لاعتبارات لا تستحضر المصالح العامة، وإنما ربما تستحضر بعض الاستحقاقات الانتخابية وغيرها.

إنها الجرأة التي جعلتكم تباشرون إصلاح منظومة المقاصة، وهي جرأة ماشي ساهلة، كنجيوكم عليها، هي جرأة التي خلادتكم تفتحوا ورش إصلاح أنظمة التقاعد، هي نفس الجرأة التي خلادتكم، الحمد لله، تنجحوا في ورش منظومة العدالة، إنجاح ورش الحوار الوطني حول المجتمع المدني، الجرأة في تطوير نظام الحكامة باعتماد قواعد الشفافية والمنافسة في ورش دفاتر

تصدر حزبنا للمشهد الحزبي وتبوءه للصدارة في الاستحقاقات التشريعية، مرة أخرى كان التهديد بتفجير الأغلبية في حالة تنظيمها آنذاك. وتحملت المسؤولية مراعاة للمصلحة الوطنية في إرجاء هذه الاستحقاقات إلى موعدها العادي سنة 2015، وهي فرصة تؤكد على ضرورة التقدم في بناء دولة ديمقراطية بمؤسسات ذات مصداقية، تستند إلى الانتخابات الحرة والنزيهة والشفافة.

وهي فرصة تؤكد فيها، في فريق العدالة والتنمية، على أن عودة التحكم وطبخ الأغليات خط أحمر، ونطالب بحياض السلطة وتحمل مسؤوليتها في مواجهة الفساد الانتخابي، كما ندعو للجميع إلى أن يتحمل مسؤوليته في ضمان نزاهة الانتخابات، لأن الثقة في بلدنا، والتي نعزز بها جميعا لا يمكن المساس أو خدش لهذه الصورة المتألقة لتجربتنا الديمقراطية.

الثقة في الاقتصاد الوطني، ثقة من خلال وضعية دخلتم عليها على المستوى الاقتصادي كانت اختلت فيها التوازنات الداخلية، اقتصاد نخره الربح، تركزت فيه الثروة، ارتفعت فيه الفوارق، وها نحن اليوم أمام حصيلة الثقة، ثقة جلب الاستثمارات، ثقة في تنافسية الاقتصاد الوطني، ثقة يلخصها التصنيف ديال المغرب من طرف كافة وكلاء وكالات التنقيط الدولية، ثقة في تعزيز هذا المسار بفضل السياسة الإرادية لحكومتمكم في تحفيز النمو، دعم الاستثمار، تحسين مناخ الأعمال، دعم المقاول من خلال إجراءات عديدة كانت تطالب بها المقاولات منذ سنوات.

إنها ثقة مبعثها الجرأة ديالكم السياسية في تحمل المسؤوليات، في اتخاذ القرارات المؤجلة، والتي أجلها البعض ولم يتحمل مسؤولياته في اتخاذ تلك القرارات في ذلك الزمن المناسب، والمطالب المزمعة التي كنتم بجرأتكم تحملتم المسؤولية من أجل تمينع الاقتصاد الوطني، قتمت بإصلاح النظام الضريبي، إصلاح القطاع المالي، القطاع البنكي، معالجة الاختلالات الكبرى لنظام المقاصة، نظام التقاعد، القانون التنظيمي للمالية، اعتماد البنوك التشاركية، هذه هي مبعث الثقة في اقتصادنا الوطني.

ثالثا، الثقة في التضامن والسلم الاجتماعي، دخلتم على مرحلة فيها احتقان اجتماعي، كانت فيها فوارق اجتماعية صارخة، كانت المظاهرات تعج بها الشوارع، كانت الاعتصامات تحتل الإدارات والمؤسسات.. هاته الوضعية كانت النجاحات التي قتمت بها على المستوى الاجتماعي، حيث جعلتم المواطن في صلب السياسات الحكومية، حكومة ركزت على ابتكار آليات ووسائل جديدة لتعزيز التضامن والتقليص من هوة الفوارق الاجتماعية ودعم التماسك الاجتماعي.

إنها حصيلة الثقة في المجهود الاجتماعي للحكومة، خصصت 53% من مجموع الميزانية العامة خلال الفترة من 2012 إلى 2014 للمجال الاجتماعي، بالإضافة لمجموعة من التدابير ذكرتها في العرض ديالكم، السيد رئيس الحكومة، ومنها على الخصوص إحداث "صندوق دعم التماسك الاجتماعي"، تمويل برنامج المساعدة الصحية، التمدرس، الاهتمام بذوي الاحتياجات

الفضيع اللي احنا لما كتزور هاته المناطق في إطار فعاليات قافلة المصباح ديال العدالة والتنمية كنوقفو فعلا على اختلافات مجالية لهذا العالم القروي، اللي خاصو ينال الاهتمام بنفس الجراة في المرحلة المقبلة، إن شاء الله، من العمل الحكومي.

أمل ديالنا في التعجيل بإقرار سياسة ناجعة لإصلاح المنظومة التعليمية، إصلاح كفييل بالرفع من الجودة ديالها ومعالجة الاختلالات اللي كنتذكرو كلنا الخطاب الملكي في هذا الموضوع. فأملنا فعلا أن يتحمل الجميع المسؤولية ديالو في هذا الورش المهم لأنه كبيرهن المستقبل ديالنا ديال بلادنا للأجيال المقبلة، إن شاء الله.

أمل في المضي في تفعيل المبادرات التي كتمس فئات نسائية واسعة همشت لعقود مثل النساء الأرامل المعيلات للأسر والمتخلى عنهن، نساء القرى، نساء الجبال، المضي في تعميم التمدريس بالنسبة للفتيات، تحفيز الآباء ديالهم وتحفيزهم على الاستمرار في التعليم عبر تقوية الدعم ديال برنامج "تيسير".

أمل في مضاعفة الجهود الرامية إلى النهوض بالمسألة اللغوية، سواء تعلق الأمر باللغة العربية بما تتطلبه من حماية وتطوير وتفعيل لأكاديمية محمد السادس للغة العربية، وكذلك بتفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية وإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية.

هي آمال نستحضرها في ضرورة الحسم من أجل تنزيل حق التمثيلية السياسية للمغاربة المقيمين بالخارج، بإقرار المقننات القانونية الكفيلة بتتمتعهم بحقوقهم السياسية ومنحهم حق التصويت والترشيح والاستجابة لمتطلبات الدستور على هذا المستوى.

إذن هي حصيلة قرأنا من خلالها الصمود وقرأنا منها الثقة في هاذ الوطن ديالنا العزيز، وقرأنا فيها أمل للمستقبل باش تباشرو الإصلاحات. السيد الرئيس المحترم،

هكذا إذن كانت حصيلة حكومة التحول الديمقراطي، حكومة أتت في وضعية صعبة، في ظرفية صعبة، في مرحلة حرجة، عانت من حملات ديال التشويش ومن محاولات الإرباك من الداخل. ورغم ذلك، في ظل هذه الظرفية الاقتصادية الموضوعية الصعبة، وفي ظل هذه التحديات استطعت أن تنجزوا أشياء نزلت بردا وسلاما - مثلما قلتم - على المغاربة، خرجتم وساهتم في إخراج البلد ديالنا من هذه المرحلة الحرجة، وبعمت ثقة في اقتصادنا الوطني، جميع الفاعلين والمنظمات الدولية، هناك ثقة وكلنا في المحافل الدولية كنفرو لما كنتكلمو على بلادنا المغرب.

هي حصيلة أمل بالنظر إلى مصداقية هذه الحكومة، المعقول، الخطاب اللي تقدمه بوضوح وبشفافية للشعب المغربي، ليس كما ورد في تقرير السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات عندما تحدث أنه كانت عمليات إخفاء - وقالها مرتين - لوضعية المكتب الوطني للكهرباء أو عندما تناول موضوع اللقحات وغيرها من القضايا اللي ينبغي أن يكون فيها تحميل

التحملات الخاصة بقنوات الإعلام العمومي، موضوع المأذونيات، مقالع الرمال، تمويل الجمعيات وغيرها من الإصلاحات التي همت الإنفاق العمومي. إنها الجراة اللي اتخذتو بها قرار توقيع عقد البرنامج مع المكتب الوطني للماء والكهرباء مع الحفاظ على الأشطر الاجتماعية وحماية القدرة الشرائية للفئات الضعيفة، هذه الجراة اللي خلاكم تتخذوا القرارات المرتبطة بمبدأ "الأجر مقابل العمل" واللي خلى حيوية على مستوى الإدارات العمومية. جراة اللي اتخذتوها باش تقوموا بقرار تخفيض أئمة أكثر من 1500 دواء في مواجهة اللوبيات اللي كانت كتحصد أرباحا فاحشة على حساب القدرة الشرائية للمواطنين.

جراة كانت عندكم في وقف التوظيف المباشر والاستجابة الموضوعية لحاجيات الإدارة العمومية باش تكون عندنا فعلا استجابة للمرفق العمومي يؤدي الدور ديالو ويكون تكافؤ الفرص ودون استعراض تجليات هذه الجراة في المرحلة السابقة كاملة، إلا أننا فيما يخص الأوراش التي لم تستكملوها والإصلاحات اللي ربما تمت فرملتها، نريد هذه الإصلاحات والجراة في العناوين التالية:

من خلال أملنا، كفريق العدالة والتنمية، أمل في أن تضاعفوا جهودكم في مكافحة الفساد وكافة أشكال الربع، لأننا ونحن نؤمن بالمجهودات التي قتم بها، إلا أننا مازلنا ننتظر عندما تحال آلاف القضايا على القضاء فيها إشارات لموضوعات الرشوة والفساد، أملنا أن القضاء يقول الكلمة ديالو في هاته القضايا بفاعلية والسرعة اللازمة لكي تتعزز ثقة المواطن في هذا الورش ديال مكافحة الفساد.

أمل باش تواصلوا ورش إصلاح الإدارة باش فعلا السياسات العمومية يتم عكسها من خلال أو تنعكس من خلال قيام الإدارة بالمقولة اللي كترددوا، السيد رئيس الحكومة، أنها تكون في خدمة المواطن ويتصالح المواطن مع الإدارة المغربية.

أمل في تفعيل إصلاح أنظمة التقاعد بعيدا عن الزيادات السياسية، ويكون فيه المقاربة التشاركية ديال الجميع، سياسيين وبقايين وغيرهم من الفاعلين المعنيين بالموضوع، من أجل تقاسم أعباء الإصلاح، من أجل ضمان ديمومة هذا النظام، تأمين حقوق المنخرطين في إطار تضامن الأجيال.

أمل في مواصلة إصلاح نظام المقاصة والحفاظ على القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة واستثمار ما يتم توفيره في هاذ الإصلاح للأوراش الاقتصادية والاجتماعية، لأن في آخر المطاف هاذ الأموال اللي كيم توفيرها فإنما تأتي من أجل الاستجابة للحاجيات التنموية والاستثمارية والاجتماعية.

أمل في مضاعفة الجهود ديالكم كحكومة فيما يخص العالم القروي والتنمية القروية والمناطق الجبلية. صحيح أنه تم رفع الاعتمادات المخصصة لصندوق التنمية القروية والمناطق الجبلية ليصل إلى ملياري درهم خلال السنتين الأوليين، ولكن بعد إحداث اللجنة بين الوزارية، نرجو أن تفعل مختلف البرامج المندمجة والرفع من وتيرة الإنجاز لهاته البرامج المقررة وتدارك النقص

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة للمستشار السيد الرئيس حكيم بنشماش.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدان الرئيسان،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي البرلمانيون،

لست بحاجة إلى تزويق كلامي وتميغه للتعبير عن غضبنا العام وعن استنكارنا القوي لما يتعرض له الشعب الفلسطيني الشقيق من عدوان وقصف وتدمير وتقتيل بشع في تحد صارخ، ليس فقط للقانون الدولي ولكن أساسا للضمير العالمي، ولكننا نعتقد ونؤمن أشد ما يكون الإيمان بأن الشعب الفلسطيني لا يحتاج ولم يعد يحتاج في هذا الفصل الجديد من محنته المستمرة لبيانات الشجب والتنديد والاستنكار التي أصبحت من كثرة ما تدولت واستهلكت مملة ومثيرة للسخط.

أتم جميعكم، حضرات السيدات والسادة، تعرفون بالتأكيد ما يحتاجه الشعب الفلسطيني لدعم صموده وتعضيد كفاحه التحرر الوطني، ولذلك لن أقول المزيد في هذا الموضوع، واسمحوا لي أن أتدخل باسم فريقتي الأصالة والمعاصرة بمجلسي البرلمان للمساهمة في هذه اللحظة الهامة في مناقشة عرض السيد رئيس الحكومة المتعلق بنصف الولاية.

وأريد أن استهل مداخلة هذه بسبع ملاحظات:

أولا، سأقدم، باسم فريقتي حزينا بمجلسي البرلمان، مساهمتنا في أول تمرين لإعمال الفصل 101 من الدستور، وينبغي في البداية من باب الإنصاف التذكير بالتاريخ الدستوري لهذا الفصل، الذي تكرر كمراسة دستورية في عهد حكومة الأستاذ عبد الرحمن يوسف، واستمر في عهدي حكومتي الأستاذين إدريس جطو وعباس الفاسي.

من الواجب أن نشكركم على حرصكم على تفعيل هذا المقتضى الهام من الدستور، خاصة وأن تقديم حصيلة نصف الولاية جاء بمبادرة منكم، وليس من مجلس النواب أو من مجلس المستشارين، إلا أنه من الواجب أيضا أن نؤكد أن هذه المبادرة جاءت مبتورة وناقصة من حيث قيمتها الدستورية والسياسة، لأننا كنا ننتظر من السيد رئيس الحكومة الالتزام الصارم بمنطوق وروح الوثيقة الدستورية، التي نصت كذلك على أن تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة وتقييم السياسات العمومية. وهكذا فإن تجاهل رئيس الحكومة لمثل هذا المقتضى ورفضه الواضح وغير المفهوم إعمال هاته الآلية الرقابية، بالرغم من توجيهه عريضة موقعة من طرف 138

المسؤولية السياسية لمن أوقف تلك الاستثمارات التي كانت مبرجة وعلاش ما تدارش الميناء الغازي؟ وعلاش تعطلت الإصلاحات؟ ومن سيؤدي كلفة هذا التأخر؟ التأخر في زمن الإصلاح له كلفة، مع ذلك تحملت المسؤولية رغم الثقل ديال هاته الوضعية، وكانت الإنجازات التي كنهنؤوم عليها.

هي حكومة أمل بالنظر إلى الجرأة في مباشرة الإصلاحات التي تطلبها تأمين مصلحة الأمة المغربية القوية بثوابها، وليس المصلحة الحزبية - وترددونها دائما - فعلا المصلحة العامة هي أهم شيء الذي ينبغي أن نجتمع عليها جميعا.

حكومة وحصيلة أمل في تحقيق مزيد من التقدم، الآمال والانتظارات كلنا كنعقولو راه ماشي جميع الإصلاحات حققتها، وأتم بموضوعية غادي تقولوا بأنه فعلا كين مجالات الإصلاح التي خاصها تطور، فعلا يخص وتيرة ديال الإصلاحات التي يمكن تقدم، واحنا ذكرنا البعض منها. ينبغي أن تباشر لأن هناك آمال عريضة معلقة على هذه الحكومة التي خرجت من رحم الشعب ومن صناديق الاقتراع، أمل في التقدم والازدهار للاستجابة لانتظارات وتطلعات المواطنين، لما تتحلّى به من جرأة سياسية ومسؤولية وطنية.

حكومة الأمل في مواصلة البناء الديمقراطي، هذا هو المال الرمز ديالنا هي الديمقراطية التي خاصنا نجحوا فيها في مختلف الاستحقاقات باش يبقى الرأس ديالنا عالي بين الأمم وبين الدول من خلال تنظيم الاستحقاقات الجماعية والنيابية المقبلة بما يؤدي من جهة إلى تكريس الاختيار الديمقراطي ومصادقية ونبل العمل السياسي والتصدي لعودة التحكم، التي ربما يحاول البعض الآن بين يدي الاستحقاقات أن يعيدنا إلى ذلك المناخ الذي كان قبل سنة 2009، ينبغي أن تقوم جميعا لمواجهة من أجل أن تكون لنا مؤسسات منتخبة ذات مصداقية، مؤسسات ذات فعالية.

السيد الرئيس،

ونحن قررنا أن يكون جزء من توقيتنا إلى إخواننا في فرق الأغلبية، سأختم كلمتي، كلمة فريق العدالة والتنمية، التي قلنا من خلالها أن هذه الحصيلة، الحمد لله، لهذه الحكومة التي جات في هاذ الظروف الصعبة أنها حكومة صمود، نحتاج إلى مزيد من الصمود، حكومة ثقة، نحتاج إلى المزيد من تعزيز الثقة، حكومة أمل. على مسؤوليتكم أن تستجيبوا لهاته الآمال التي يتوق إليها المغاربة، والجواب ربما ستجيئون عن مناقشتنا غدا، إن شاء الله، لكن نقول للحكومة أن أحسن جواب في المرحلة المقبلة يمكن أن تقدموه لنا جميعا هو الإنجاز، هو العمل، مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَقُلْ اِعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ صدق الله العظيم.

والسلام عليكم ورحمة الله.

وداخل مؤسسة دستورية، فضلا عن غياب إستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد، كما تفسر كون تدبير الحكومة للسياسات القطاعية بعيد عن تحقيق شروط النجاعة المرجوة في غياب الالتقائية والتكافؤ الأفقي والتنسيق بين مختلف القطاعات.

خامسا، لا بد لهذه الاختلالات من خطاب سياسي مضلل يخفيها عن الرأي العام وعموم المواطنين والمواطنات، ويبرر في نفس الوقت ضعف الحكومة وعجزها عن القيام بمهامها الدستورية الأساسية، وهو الخيار الذي اختارته الحكومة، وخاصة الحزب الذي يقودها عبر إنتاج خطابات تضليلية ووهيية لا أساس لها في الواقع من قبيل "التاسيح والعاريت" - شرف الله قدركم - واستيراد مفاهيم لا علاقة لها بمشهدنا السياسي الوطني كمفهوم "الدولة العميقة" التي رفض السيد رئيس الحكومة التجاوب مع المطلب الذي قدمناه بتخصيص جلسة المساءة الشهرية لمناقشة ما يعنيه هذا المفهوم عند الحكومة أو عند رئيس الحكومة على وجه الدقة، وتحريف العديد من النقاشات العمومية الحقيقية بافتعال معارك وهمية وتوظيف خطابات أساءت للزمن الدستوري والسياسي المغربي، والذي كان يفترض الرفع من مستوى السياسة، خطابا وممارسة، والعمل على أجرأة الدستور في كافة مناحي الحياة العامة وتخليق المرفق العام.

وعوض أن تباشر الحكومة الإصلاحات الكبرى مع ما تقتضيه من مقاربات تشاركية فعلية، وليست صورية، كرست في المعجم السياسي تداولات لفظية هيجنية، بلغت إلى حدود تحقير الشعب المغربي من خلال ما بقي عالقا في ذاكرته من إحدى الدعوات والنيشاز عندما دعا الشعب المغربي إلى الرجوع إلى "الرايب والملوي"، وتصريح رئيس الحكومة في البرلمان بقوله أنه لا يشتغل إلا مع من صوت عليه، وهو ما يترجم حقيقة التمثلات السياسية لدى الحزب الذي يقود الحكومة ومفهومه القاصر للديمقراطية التمثيلية، التي تقوم عنده على خلفية الهجينة المؤسساتية والإدارية والإيديولوجية.

وهكذا يمكن وضع الخطاط وتدهور اللغة السياسية في سجل "المكاسب السلبية" للحكومة لتحملها قسطا وافرا من المسؤولية فيه. ومن المؤكد أننا جميعنا نحمل قدرا من المسؤولية في هذا الخطاط المريب للخطاب السياسي، ولكن لا بد من باب الإنصاف أن نشير إلى أنك، السيد رئيس الحكومة، تتحملون القسط الأوفر في الخطاط الخطاب السياسي، لسبب بسيط وهو أنك الرجل الثاني في الدولة، الذي كان يفترض أن يكون قدوة للآخرين من حيث السعي إلى الرقي بالخطاب السياسي.

السيد رئيس الحكومة،

هل نحن بحاجة إلى التذكير بحجة الخصومات الواسعة التي فتحتموها تقريبا مع جميع الأوساط؟ هل حقا أتم وحدكم من يملك الحقيقة وجميع هذه الأوساط على ضلال؟ هل يعقل أنه في مرحلة تأسيسية أو انتقالية أو

مستشارا برلمانيا، تطالب بتخصيص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها، وهذا - في تقديرنا - مظهر من جملة مظاهر استخفاف الحكومة بالدستور وتفويت لفرصة استثمار البرلمان في المناح الدستورية وتعطيل غير مقبول لآلية من الآليات التي يتيحها الدستور للبرلمان.

ثانيا، يعتبر حزبنا أن هذا المسلك الحكومي المتهرب من المراقبة البرلمانية يعود في جزء منه إلى الاختلالات المرتبطة بالهندسة والتشكيكية الحكومية ذاتها، ففي الوقت الذي كان فيه الرأي العام يتطلع لإخراج النسخة الأولى ثم الثانية للحكومة بما ينسجم مع الرهانات والتحديات الكبرى للمرحلة الراهنة التي تجتازها بلادنا وما يترجم منطق الالتقائية في السياسات العمومية، فاجأ ببلقنة القطاعات الوزارية بشكل غير مسبوق.

إن منطق الهندسة الحكومية لم يخضع لرؤية سياسية إستراتيجية تكاملية، بل لمنطق الإرضاءات، وهو ما يفسر رفع الحثائب الوزارية المتضخمة أصلا من 31 إلى 39، وإغراق الحكومة بالوزارات المنتدبة وتجزئ العديد من القطاعات الوزارية، وهو ما يتناقض أصلا مع مفهوم الأقطاب الوزارية الذي روجت له الحكومة في نسختها الأولى أو عشية تشكيل النسخة الأولى والثانية.

كما أن ما تقدمه الحكومة وكأنه نقلة نوعية في مجال الرفع من تمثيلية النساء داخل الجهاز الحكومي، سرعان ما ينكشف على ضوء واقع حصر المسؤوليات الحكومية للنساء في الوزارات المنتدبة وأحيانا بدون تكليفات واضحة.

ثالثا، لقد أظهرت الممارسة أن مبدأ التضامن الحكومي لا معنى له في ظل طغيان منطق التحكم السياسي في تدبير العمل الحكومي من خلال انفراد الحزب الذي يقود الحكومة في اتخاذ العديد من القرارات خارج المقتضيات الدستورية كما هو الحال مع فرض دفاتر التحملات خارج المجلس الحكومي، على سبيل المثال، والتعامل مع باقي الأطراف الحكومية بمنطق الهجينة والإحراق والاستعلاء وعدم الفصل بين التدبير الحكومي ورؤية الحزب الأغلي وذراع الدعوي، خاصة في القضايا الاجتماعية والثقافية وقضايا حقوق الإنسان والخلط المتعمد بين موقع التسيير والمعارضة وعدم التمييز بين تسيير الشأن العام والمنطق الدعوي.

رابعا، إن كل هذه الاختلالات البنوية في الهندسة والعمل الحكومي تفسر إلى حد كبير المواقف الحكومية المخالفة للمبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالحاسبة، من خلال التصريح الشهير الذي أعلنه رئيس الحكومة لإحدى القنوات العربية، والذي صرح فيه بالعضو عن المتورطين في قضايا الفساد بقولته الشهيرة: "عفا الله عما سلف" وتصريحه في الجلسة البرلمانية ليوم 31 ديسمبر 2013 عن معرفته بالمهربين المليونيين وعن ملاك العقارات خارج القانون، دون سلكه المساطر القانونية ضد المتورطين في جرائم الأموال، وهو ما يعد - والحالة هاته- تسترا عن المجرمين في تصريح عمومي

الأولية توفرها على رؤية واضحة قابلة للأجراء والتطبيق هي الأساس من وضع قطاعات حكومية لا يسيرها الحزب الذي يقود الحكومة، كما هو الشأن بالنسبة لمخطط تسريع التنمية الصناعية.

ومن هذه المنطلقات استخلصنا منذ نهاية السنة الأولى من الولاية الحكومية أن الحكومة، مع الأسف - فشلت في استثمار الفرص التي تتيحها الاختصاصات الدستورية المخولة لرئيس الحكومة، وكذا كتلة الحقوق والمبادئ والأهداف ذات القيمة الدستورية التي أرسيتها الوثيقة الدستورية الجديدة، كما فشلت في الارتكاز على ثقة الناخبين الممنوحة لها بمقتضى الانتخابات التشريعية لـ 25 نونبر 2011 من أجل القيام بعمل حكومي منسجم يمكن المغاربة من الولوج إلى حقوقهم الأساسية.

الملاحظة السابعة، وقبل القيام بتمرين تقديم العناصر الدالة لخصيلة العمل الحكومي، كما يراها فريقنا حزينا، لا بد أن أذكر بملاحظة على درجة كبيرة من الأهمية لكونها شكلت أساس استدلال رئيس الحكومة في تقديمه للخصيلة المحلية لعمل الحكومة بشكل غريب، يختلف عن كل تمارين تقديم الحصيلات الحكومية في الدول الديمقراطية، ذلك أن رئيس الحكومة قدم رواية مخالفة للتاريخ الوطني فيما يتعلق بأهمية الإصلاحات والمبادرات في الفترة ما بين 1999 و2011، فالسيد رئيس الحكومة، وبرؤية ضيقة وقصيرة المدى وغير إستراتيجية، وهو بصدد تحريف جزء من التاريخ الراهن الوطني المشترك، حين يحاول إيهام من يوجه إليهم حصيلته المحلية - وهم ليسوا الناخبين ولا حتى البرلمانيين - أن بلادنا كانت في وضعية سلطوية، يعبر عنها رئيس الحكومة بالتوظيف الأداتي للشعار المشروع لحركة 20 فبراير المتعلق بإسقاط الفساد والاستبداد، والتي بالمناسبة لم يكن حزبه أبدا من مؤيديها، وأن حزب العدالة والتنمية قدم نفسه عربونا أو قربانا للاستقرار وعرابا للانتقال الديمقراطي، وبعبارة أخرى فإن رئيس الحكومة يقدم نفسه وفق هذا السرد كأنه Adolfo Suarez المغرب. وبشكل أكثر ميكافيلية، فإن حزب رئيس الحكومة ينتظر "مكافأة ما" غير مرتبطة بالمنطق التمثيلي لدستور 2011 عن دور توهم أنه لعبه لفائدة مؤسسات البلاد، كما أن التهديد المتكرر للحزب الأغلي ب"النزول إلى الشارع" وأنا مازال ما نشفناش رجلىنا يندرج ضمن هذه الرؤية الابتزازية.

لقد حان الوقت، أيها السادة، لدحض هذا التزييف، لدحض هذه النزعة التحريفية للتاريخ المغربي الراهن، وذلك قبل أي تناول نقدي موضوعي للخصيلة المحلية لعمل الحكومة، ذلك أن كل تحليل لوضعية بلادنا بعد المصادقة على دستور 2011 ينبغي أن يستحضر مجمل المسار الإصلاحى الذي دشنته بلادنا، على الأقل منذ 1999، والمكتسبات المحققة في إطاره بدءا من: إدماج الحقوق الثقافية واللغوية في أجندة السياسات العمومية مع إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية وقرار فتح ورش العدالة الانتقالية، مع إحداث هيئة الإنصاف والمصالحة، وتمكين بلادنا من عناصر سياسة تروم توسيع الولوج إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، خاصة

مفصلية في تاريخنا المعاصر - سمها ما شئت - هل يعقل أنكم لم تفكروا ولم مرة واحدة في الجلوس مع المعارضة لبحث ما يتوجب عمله لإنجاح الأوراش وكسب التحديات المطروحة على جدول أعمال البلد؟

إننا - وأرجو ألا تفهمونا غلط - إننا لا نتحدث على أنفسنا، فنحن - كما قلتم في مناسبات كثيرة - حزب الشر والأشرار، نحن حزب الفساد والمفسدين، نحن حزب بقايا العهد البائد وفلوله، ونحن حزب آيل إلى الحل، ولكن لا نتحدث على هذا المستوى، ولكن نتحدث عن المعارضة، عن مكونات أساسية في المعارضة القائمة في البلد، والتي كادت جيل بعد جيل من أجل تحسين وتحقيق المكتسبات التي هيأت لكم شروط تحمل المسؤولية في هذا المنعطف الحاسم والدقيق الذي تعيشه بلادنا. سادسا، إن حزينا ينطلق في التعليق على تقديم الخصيلة المحلية للعمل الحكومي من المنطلقات التالية:

يتمثل المنطلق الأول في معطى مفاده ببساطة شساعة الفرق بين البرنامج الحكومي والمنجز الحكومي، وهو فارق لا يمكن تبريره بالمراوغات الخطابية، التي دأب، مع الأسف، رئيس الحكومة على تقديمها كوجود قوى أسطورية ميتافيزيقية خفية معرفة لعمله أو إلقاء مسؤولية التأخر في المنجز الحكومي على الوقت المخصص لإعادة تشكيل الأغلبية الحكومية أو تبرير إخفاقاتها باستدعاء نظرية المؤامرة التي جرى تبسيطها قبل قليل بشكل واضح.

أما المنطلق الثاني في مداخلتنا فيتمثل في أنه لا جدوى من تحليل خصيلة العمل الحكومي بالارتكاز على بعض الوثائق التي فقدت قيمتها السياسية والعملية والإجرائية، وعلى سبيل المثال، من يمكنه أن يصدق اليوم الآجال المقررة لوضع مشاريع القوانين والواردة فيما يسمى "المخطط التشريعي"؟ ومن يمكنه أن يصدق أن الآجال الواردة في الجزء الأول من المخطط الإجرائي الملحق بالميثاق الوطني لإصلاح منظومة العدالة هي آجال واقعية وقد تم تجاوزها اليوم بالنسبة لعدد من مشاريع القوانين التنظيمية والعدائية المقررة في 2014؟!

أما المنطلق الثالث فيتمثل في أن البرامج القطاعية التي يمكن وصفها نسبيا بالنجاحة وعلى الأقل قابلة لتقييم إيجابي في بعض جوانبها هي تلك التي جرى إعدادها وأجرتها قبل مجيء الحكومة الحالية كمخطط "المغرب الأخضر"، أو التي تدبر من طرف المؤسسات الإستراتيجية، كما هو الشأن بالنسبة لبرامج الطاقات البديلة، وأن النسخ الثانية من البرامج الحكومية التي قتم بتحسينها تكون في الغالب أقل مستوى من حيث إطارها المنطقي من النسخة الأولى.

ويمكن في هذا المجال الاستشهاد مثلا بخطة "إكرام" التي تقدم كإنجاز خارق، فهذه الخطة مقارنة بنسختها السابقة المسماة ب"الخطة الوطنية للمساواة" والتي وضعتها الحكومة السابقة هي أقل بكثير من المضمون القوي الذي حملته، كما أن المخططات القطاعية التي يتضح من تحليل وثائقها

يتمثل السبب الأول في أن ما تعيشه بلادنا من استقرار هو محصلة مسار طويل من الأوراش والمبادرات والديناميات الإصلاحية السابقة على 2011، وليس نتاج حصيلة الحكومة؛

ويتمثل السبب الثاني في أن ضامن الاستقرار في بلادنا هو المؤسسة الملكية.

وبعد هذا التوضيح، سيدي، سادق، يمكن الآن أن أنتقل إلى تقديم قراءتنا في الحصيلة المرورية لعمل الحكومة.

أبدؤها بالمحور الأول المتعلق بالمحور الاقتصادي.

حقيقة، أصارحكم القول، السيد رئيس الحكومة، أننا نتملكنا الحيرة، لا ندري ما هو التوصيف الملائم لخصيلة الحكومة في المجال الاقتصادي! ودون استعمال كلمات قد تكون قاسية أو جارحة في هذا الشهر المبارك، فإن أقل ما يمكن أن نقول بلغة مهذبة هي أن حصيلتكم في المجال الاقتصادي - سآتي للمجالات الأخرى - هي حصيلة مخيبة للأمال ومحدودة جدا وهزيلة جدا، سواء بالمقارنة مع الحكومات السابقة أو حتى بالمقارنة مع ما جاء في برنامجكم الحكومي من التزامات وتعهدات.

وأول ملاحظة سجلناها باستغراب عند قراءة وإعادة قراءة عرضكم هي طغيان وهيمنة النفس التبريري في كل ما له علاقة بالمجال الاقتصادي في عرض منتصف الولاية، وكأنكم تعيدون اكتشاف الأزمة أو الصعوبات التي يكابدها الاقتصاد الوطني في ظل بيئة جمهورية ودولية شديدة التعقيد.

إن الأزمة كانت قائمة قبل مجيئكم إلى الحكومة، وكان يتعين عليكم إبان تقديمكم لبرنامجكم، بمناسبة الانتخابات السابقة لأوانها، كان يتعين عليكم أن تصارحوا الشعب المغربي بما يمكن إنجازه وما لا يمكن إنجازه، لا أن توزعوا عليه وعودا وأوهاما يستحيل تحقيقها. والحقيقة المؤكدة اليوم، بعد سنتين ونصف، هي أن الوضعية الاقتصادية قد أصبحت مقلقة، وأكد أقول جد صعبة وصعبة، في ظل تراجع معدلات النمو وعجز الحكومة عن ابتكار الحلول اللازمة لتحقيق نمو قوي ومستديم ومنتج لفرص الشغل.

وللتذكير، فقد تضمن برنامجكم الحكومي التزاما صريحا بأن تعملوا على تحقيق نسبة نمو بمعدل 5.5% خلال الفترة من 2012 إلى 2016. وكنتم، حتى لا تعتقدوا أن ذاكرتنا قصيرة، قد وعدتم الشعب المغربي إبان الحملة الانتخابية - وهذا موثق في برنامجكم - كنتم قد وعدتم بتحقيق معدل نمو 7%، في الوقت الذي كانت غالبية الأحزاب السياسية والمؤسسات الوطنية والدولية تؤكد أن أقصى ما يمكن لاقتصادنا الوطني في ظل بيئة جمهورية ودولية شديدة التعقيد، أقصى ما يمكن تحقيقه هو 4 أو 4.5%، وأتم أصررتم وكنتم مصرين على أنكم قادرين على تحقيق 7%.

وأكثر من ذلك - وهذا موثق في وثائقكم - قلتم للشعب المغربي بأنكم قادرين على تحصيل وتحقيق نقطتين في معدل النمو فقط من خلال محاربة الفساد والريع ومن خلال الحكامة والترشيد وما إلى ذلك.

فأين نحن من هذه الأرقام اليوم؟! بالكاد تحققون نسبة تتراوح بين 2

بالنسبة للفئات الهشة مع انطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية، والتفكير الجماعي في نموذجنا التنموي من خلال تقرير الخمسينية، وانطلاق المراجعة العميقة لنمط الحكامة الترابية مع ورش الجهوية.

هل نذكركم أيضا، السيد رئيس الحكومة، بصور مدونة الأسرة سنة 2004 وتعديل ومراجعة قوانين الحريات العامة سنة 2002 ووضع مدونة للشغل في 2004 وقانون الجنسية في 2006 والتطبيع والانتظام المتزايدين للعملية الانتخابية منذ 2002 وإحداث مؤسسة الوسيط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان والندوبية الوزارية لحقوق الإنسان في مارس 2011 وإحداث الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري الساهرة على احترام التعددية والتنوع في الولوج إلى الإعلام.

هل نحن بحاجة إلى تذكيركم بهذه السيرورة الحافلة والغنية بالمشاريع والديناميات الإصلاحية؟! !

إن هذه المكتسبات وغيرها هي التي مكنت بلادنا بكل وضوح من تجاوز مرحلتنا الخروج من السلطوية والانتقال الديمقراطي إلى مرحلة التثبيت الديمقراطي la consolidation démocratique بعد دستور 2011.

إننا نسجل، بكل أسف، أن رئيس الحكومة اختار منهجية أخرى تريد إيهام المغاربة بأن تحمله للمسؤولية الحكومية لا علاقة لها بتعهداته والتزاماته المرتبطة بتحقيق الانتظارات الملحة للمغاربة، على مختلف المجالات السياسية الاقتصادية والاجتماعية والحقوقية، بل من أجل محام ووظائف أخرى، لا نعلم من فوضها له، خلفيتها الإصرار على التشكيك في الاستقرار أو إسناد فضله للحكومة، الاستقرار الذي تنعم به بلادنا بفضل الإجماع والانسجام بين مختلف مكونات الأمة المغربية منذ قرون، هذان الإجماع والانسجام اللذان شكلا القوة الدافعة لترسيخ النموذج المغربي المتميز والمتفرد.

وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد أن الاستقرار السياسي والاجتماعي بالمغرب لم يولد مع ولادة هذه الحكومة، بل هو واقع تاريخي طبع دائما بقوة الحياة السياسية المغربية، وساهمت في تقوية سيرورته كل القوى الحية للشعب المغربي، وفي مقدمتها الأحزاب الوطنية الديمقراطية.

يترتب عن هذا التذكير خلاصتان:

أولا، أنه لا يجوز للسيد رئيس الحكومة إسقاط سرود - (جمع سرد) les récits - خلفائه الإيديولوجيين في مصر وتونس ودول عربية أخرى على الحالة المغربية، وكل محاولة لذلك هي تحريف تاريخي، لا مكان لها في النازكة الجماعية المغربية؛

ثانيا، إنه لا يمكن للسيد رئيس الحكومة أن يبيعنا في حصيلته المرورية مكسبا يسمى "الاستقرار"، كما أنه لا يمكن أن يقبل أبدا لعبة ابتزاز الدولة والمجتمع باسم الاستقرار.

أقول قولي هذا لسببين على الأقل :

من العناصر لأتوقف فقط عند ما ورد في عرضكم، السيد رئيس الحكومة، بخصوص تحسين منجز ترتيب المغرب في مؤشر Doing Business، والذي قدمتموه كما لو أنه إنجاز خارق للمغرب.

إننا لاحظنا ونلاحظ أن هناك أشياء تخفونها على البرلمان، مرتبطة بهذا التصنيف، ولم تصارحوا بها الشعب المغربي. ومن باب تنوير الرأي العام، لا بد أن نذكر بأن المؤشر الفرعي المتعلق برخص البناء تراجع في عهد حكومتكم بنقطتين. المؤشر الفرعي المتعلق بالحصول على الربط بالشبكة الكهربائية تراجع بنقطتين. الحصول على القروض تراجع فيها المغرب بأربع نقط. وفيما يتعلق بحماية المستثمرين تراجع المغرب بنقطتين. وفيما يتعلق بشروط التجارة العابرة للحدود تراجع المغرب بثلاث نقط.

وبصرف النظر عن ارتفاع حاجيات الديون الصافية الإضافية، وبصرف النظر عن ارتفاع النفقات العمومية إلى 2.3% من الناتج الداخلي الخام المتوسط في غضون السنتين المنصرمتين، وبصرف النظر عن كل ذلك، دعونا الآن ننقل إلى واحدة من أحلك صفحات حصيلة منتصف الولاية في المجال الاقتصادي.

إننا نعتبر، في فريق الأصاله والمعاصرة، أن النقطة الأكثر سوادا في الحصيلة الاقتصادية للحكومة تكمن بدون شك في الاستدانة المفرطة وسوء تدبير الدين العمومي.

الدين العمومي شهد ارتفاعا محولا في السنتين الأولتين من ولاية هذه الحكومة. وتقرير المجلس الأعلى للحسابات الأخير أكد أن الدين العمومي عرف ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الأخيرة، إذ بلغ دين الخزينة لوحده مع تم سنة 2013 نسبة 62.5% من الناتج الداخلي الخام، أي ما مجموعه 55.400 مليار سنتيم - كقول سننيم، باش يفهموا المغاربة - 55.400 مليار سنتيم.

أما مجموع الدين العمومي فقد ارتفع حجمه إلى 67.800 مليار سنتيم، أي بنسبة تفوق 76% من الناتج الداخلي الخام. في حين أن خدمة الدين، بما في ذلك الأصل والفوائد، بلغت خلال نفس السنة ما قدره 15.100 مليار سنتيم، بما يشكل 17% من الناتج الداخلي الخام. هاذي الأرقام ديال المجلس الأعلى للحسابات.

لم تصدقونا حين نهبناكم ونهبكم غيرنا إلى مخاطر هذه الاستدانة المفرطة، ومازلت أذكر، السيد رئيس الحكومة، كيف واجهتموني أنا شخصيا في إحدى المناسبات بمجلس المستشارين باستهزاء واستخفاف حين قلتم أن المعطيات التي أقدمها بشأن الاستدانة المفرطة تزودني بها الأجهزة المعلومة، وهي معطيات غير صحيحة.

ها هو المجلس الأعلى للحسابات في تقريره الأخير يقدم معطيات متطابقة، فماذا تردون عليه؟ التقرير كذلك تضمن كذلك إشارة إلى سوء تدبير الدين من طرف الحكومة، وتضمن عدة أشياء، ولا بد، السيد رئيس الحكومة، أن ننبه إلى خطورة هذا اللجوء المفرط إلى الاستدانة لأن فيه

و4%، وذلك بالرغم من أن المجهود الاستثماري اللي كتنقوم به ببلادنا أكبر ويتعدى بكثير المجهودات الاستثمارية التي تقوم بها عدد من الدول المشابهة، ومع ذلك تحقق نسب معدل نمو أعلى مما يمكن لبلادنا أن يحققه.

إننا نعتبر، في فريق الأصاله والمعاصرة، أنكم، مع الأسف، فشلتم حتى في قراءة الواقع الاقتصادي قراءة صحيحة، ولا أدل على ذلك أن جل الفرضيات - إن لم أقل كل الفرضيات - التي تبنون عليها توقعات الميزانيات اللي دازت يشوبها دائما نوع من الإفراط والتضخيم. طبعا لا تعتقدوا بأننا لا نعرف حيثيات أو أهداف هذا التضخيم وهذا الإفراط والمبالغة في الفرضيات.

وكما هو الشأن بالنسبة للسنتين الفارقتين، هناك اليوم شكوك قوية حول تحقيق ما توقعتموه كعدل نمو برسم السنة الجارية؛ إحدى الأدلة القوية على ذلك أن مؤسسات وطنية محترمة مثل المجلس المغربي للظرفية والمندوبية السامية للتخطيط وبنك المغرب بل وحتى البنك الدولي، جميع هذه المؤسسات تتوقع برسم سنة 2014 معدل نمو يتراوح بين 2.5 و3% كحد أقصى.

إن إحدى الأسباب العميقة التي تفسر تدني الأوضاع الاقتصادية ببلادنا تكمن - في نظرنا - في استمراركم في الاعتماد وفي إعادة إنتاج نموذج تنموي استنفذ أو يكاد يستنفذ إمكانياته، وذلك لاعتبارات متعددة، أهمها أن دعم الطلب الداخلي لم يواكبه، بالقدر المأمول، نمو وتطور على مستوى النسيج الاقتصادي الوطني. وكنتييجة حتمية لهذه الوضعية، أصبح الاقتصاد المغربي اليوم يعاني شحا في السيولة، بسبب تراجع الاحتياطي الوطني من العملة الصعبة وتفاقم بنويها في عجز الميزانية، بالإضافة طبعا إلى اختلالات أخرى، تعرفونها جيدا.

إننا حقيقة نستغرب، السيد رئيس الحكومة، كيف أن سنتين ونصف من تحملكم مسؤولية تدبير الشأن العام لم تكن كافية لتستوعبوا أن السياسة الاستثمارية المعتمدة ببلادنا تعاني من محدودية على مستوى النجاعة والفعالية.

لاحظوا أننا بمجهود استثماري ضخم يوازي 36% من الناتج الداخلي الخام، نحقق بالكاد نسب نمو تتراوح ما بين 2% و4%، في الوقت اللي عدد من الدول بمجهود استثماري أقل تحقق معدلات نمو أعلى.

وما لا تدرؤونه، للأسف، أن إشكالية النمو بالمغرب هي، في جزء كبير منها، إشكالية حكامه أكثر منها إشكالية موارد أو فرص. ويتجلى ضعف أو سوء فهمكم للحكومة في كونكم اخترتموها في شعارات محاربة الفساد والريع، ولكن برؤية، أقل ما يقال عنها أنها - وآسف على هذه الكلمات - أنها رؤية فلكلورية وهبلوانية، وجميعنا يتذكر الهرج والمرج الذي رافق الإعلان عن لائحة المأذونيات، وقد اتضح الآن أن الأمر كان مجرد مفرقات إعلامية لا أقل ولا أكثر.

أرى أن الوقت يداهمني، ولذلك أجد نفسي مضطرا إلى القفز على عدد

وما ما تبقى من ولايتكم من الحال أن تفوا - ونرجو أن تفوا - ولو بالحد الأدنى.

وبمناسبة الحديث عن مشاكل الشعب المغربي والمواطنات والفئات الفقيرة والشباب، استغرنا حقيقة أنه في العرض ديالكم لا كلمة واحدة عن الرياضة، لا كلمة واحدة عن الشباب ولا كلمة واحدة عن الثقافة، لا كلمة واحدة عن "داعش" والمقاتلين المغاربة في "داعش" والتهديدات الإرهابية، باستثناء كلمات خجولة لم تتناول إطلاقا القضايا العويصة والمعقدة المرتبطة بما يزيد على 4.5 مليون من مغاربة العالم.

السيد رئيس الحكومة،

أجد نفسي مضطرا مرة ثالثة للقفز على المحور الحقوقي لكي أختمد مداخلتي ببضع كلمات.

أقول لكم لقد كنتم على موعد مع التاريخ. نعم، كنتم على موعد مع التاريخ، وبقينا فإنكم أخلفتم هذا الموعد مع التاريخ في هذا الشوط الأول من ولايتكم، لأسباب كثيرة يطول شرحها.

ونود أن ننبهكم، السيد رئيس الحكومة، وأن نخذر في نفس الوقت غلى أن هناك بعض الشعور بالتشاؤم والخوف يسري في قطاعات واسعة.

أود أن أذكركم أن تلك الجذوة من الأمل التي سبق ورافقت إقرار دستور جديد، تلك الجذوة من الأمل المتقد التي سبق ورافقت الانتخابات السابقة لأوانها، هذه الجذوة من الأمل بدأت الآن في الخفوت. هذه الجذوة من الأمل بدأ يتسرب عليها الإحباط واليأس ونرجو أن تتداركوا ما يمكن تداركه.

ونود في نهاية المطاف أن نقول، السيد رئيس الحكومة، حذار ثم حذار ثم حذار من انتشار اليأس والإحباط، لأن هذا اليأس والإحباط - لا قدر الله - إذا ما استشرى واستفحل وانتشر في صفوف فئات المجتمع المغربي التي توسمت خيرا وصدقت وعودكم وتوقعت وانتظرت بفارغ الصبر أن تفوا ولو بالحد الأدنى، غير الحد الأدنى، المغاربة بعض المرات كيمكن غير تططبب عليهم، وكان ممكن في فاجعة بوركون غير زيارة منكم لفاجعة بوركون دون ما تعوضوا ذوك الناس بالدور اللي سقطت. بعض المرات المغاربة لا يريدون سوى الحد الأدنى أو ما دون الحد الأدنى من الكرامة ومن رفع الحكرة ومن الاهتمام بقساوة المعاناة لهم، ونرجو أن تكون هذه الهواجس بالذات هي الهواجس التي يجب أن تحضر فيما تبقى من ولايتكم.

ونرجو حقيقة أن تنتهبوا إلى فضيلة أساسية، قلما عملتم بها، أنتم راه رئيس حكومة، الرجل الثاني في الدولة، بعد جلاله الملك. أنا إلى كنت قاسي ولا كنت شعوي جات علي، أنا في المعارضة، ولكن انتوما رئيس حكومة، لا يعقل في مرحلة مفصلية وتأسيسية، في مرحلة هامة كنعيشها بلادنا لا يعقل أن كل هاذ الأمة اللي كتسميوهم مشوشين، انتوما متدازين مع كلشي، مع رجال الأعمال، مع الصحافة، مع النقابات، مع شركاء معكم في الحكومة، مع المعارضة بكل مكوناتها، واش هاذ الناس كلهم غالطين؟ ! غير

ساس بمصالح، ماشي غير الأجيال الحالية ولكن الأجيال المقبلة. ونعتقد بأن ما يشجعكم على الإقدام المتزايد على الاستدانة هو هذا الخط الائتماني للوقاية والسيولة اللي كتقدموه دائما ويقدمه السيد وزير الاقتصاد والمالية، كما لو أنه فتح ميين.

واسمحو لي أن أطرح عليكم سؤالاً بسيطاً في هذه الدرجة، وطرحتمو ولم يجب عليه السيد الوزير: شحال كنخلصو على هاذ الخط الائتماني؟ لأن من المؤكد أن هاذ الخط الائتماني ما ممعطيش للحكومة ديالنا لسواد عيونها أو لزرقة عيون بعض وزراءها، لابد أننا نؤدي عليه، فكم تؤدي على هاذ الخط الائتماني؟

اسمحو لي أن أنتقل لأن إلى الشق الاجتماعي.

الشق الاجتماعي، السيد رئيس الحكومة، نشكركم لأنكم اعترفتم في عرضكم، ولو بطريقة ماشي صريحة وواضحة بمحدودية النتائج اللي حققتموها على المستوى الاجتماعي، ونحن نعتقد بأن محدودية المنجزات اللي حققتموها في المجال الاجتماعي، بالإضافة للصعوبات والإكراهات والتعقيدات اللي اكتشفتموها، هناك سبب آخر أهم، أشنو هو هاذ السبب؟ هو أنكم قدمتم للشعب المغربي وعودا لا يمكن تحقيقها. ببساطة، طموحات الشعب المغربي، السقف ديال انتظارات المغاربة مشروع عالي ومرتفع، ولكن إمكانيات البلد محدودة، وكان يعين عليكم إبان تقديم البرنامج الانتخابي ديالكم والبرنامج الحكومي، أن تكونوا صرحاء مع الشعب المغربي، وأن تقولوا له ما يمكن تحقيقه وما يتوجب الانتظار لتحقيقه على المدى المتوسط وعلى المدى البعيد.

قدمتم وعودا بالجملة، أجد نفسي مضطرا إلى القفز عن كل ما سجلناه من ملاحظات ومن مؤاخذات ومن قراءات، في ضوء تقارير مؤسسات وطنية ودولية لكي أذكركم فقط ببعض التزاماتكم:

- التزمتم بتخفيض البطالة إلى 8%، ارتفعت؛

- التزمتم بتقليص معدل الأمية إلى 20%؛

- التزمتم بتقليص عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 20 وفاة لكل 1000 ولادة حية؛

- التزمتم بتخفيض وفيات الأمهات عند الولادة إلى 50 وفاة في كل 100.000 ولادة؛

- التزمتم بتقليص العجز السكاني من 840 ألف إلى 400 ألف وحدة؛

- التزمتم بتأمين ما يقارب 10 ملايين من المغاربة من الاستفادة من نظام التأمين الإجباري عن المرض بصورة تدريجية.

كل أو جل هذه الالتزامات لم يتم الوفاء بها، ونتمنى أن تتمكنوا من الوفاء بها، ولو أن هناك شكوكا قوية حول قدرتكم على الوفاء بذلك السقف العالي للالتزامات لعدة أسباب، أهمها أنه السنة المقبلة، سنة الانتخابات،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون..

النائب السيد إدريس لشكر:

السيدان الرئيسان المحترمان،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،

بداية، نؤكد في الفريق الاشتراكي أننا وجدنا صعوبة كبيرة في مناقشة عرضكم، السيد رئيس الحكومة المحترم، لأننا لم نكن أمام حصيلة تستند على إنجازات مضبوطة ومؤشرات دالة ومعطيات مرقمة، بل كل ما استمعنا إليه هو خطاب في العموميات.

خاب أملنا، ونحن نرى السيد رئيس الحكومة يتصرف بهذا الشكل، خاب أملنا لأنكم أفرغتم فصلا دستوريا من مضمونه، وخاب أملنا لأنكم كررتم على مسامعنا مرة أخرى لازمة السياق العام ونعمة الاستقرار، وتحديثنا مرة أخرى بلغة مازالت تهتل من قاموس الاستبداد والابتزاز السياسي، لم تعبروا عن أي تعاطف مع ملايين الجماهير المستضعفة من ضحايا سياستكم التي استهدفت كرامتهم وقوت عيشهم.

يكفي أن تعلموا أن المواطن راه ولي تيشري ليترو ديال المازوت ب 54 ريال إضافية من نهار اللي وصلتوا لهاذ الحكومة. يؤسفنا كذلك أنكم فوتتم علينا فرصة إعمال الفصل 101 من الدستور والمساهمة في تمرين ديمقراطي حقيقي تقدمون فيه حصيلة أداء الحكومة لتمارس المعارضة دورها في المراقبة والمساءلة.

لقد التبس الأمر وقدمتم ما اعتقدتم أنه إنجاز لحكومتم، في خلط بين حصيلة سابقكم وحصيلتكم، خلطتم بين الرغبات والمنجزات، وبين الشروع في إعداد المشاريع والانخراط في تنفيذها والانتها من إنجازها، خلطتم بين الدولة والحكومة، وخلطتم كذلك بين الحكومة في نسختها الأولى والحكومة في نسختها الثانية.

نعم، السيد رئيس الحكومة، لم تستطيعوا أن تفرزوا ما حققتم في فترة تواجد حزب الاستقلال ضمن تحالفكم، وما تحقق كذلك بعد التحاق حزب التجمع بتحالفكم وانسحاب حزب الاستقلال. لم تعترفوا نهائيا أن سنة 2013 كانت بمثابة سنة بيضاء على مستوى الحصيلة الحكومية، بل الأدهى من ذلك هو أنكم لم تشيروا طيلة عرضكم إلى هذا الحدث الهام الذي تتبعه الشعب المغربي، والذي زعزع أركان الحكومة وجعل مكونات أغليبتها تحبس أنفاسها، كأن الأمر لا يخص انسحاب حزب وازن من الائتلاف الحكومي والتحاق حزب آخر كان يحشر قاداته إلى حدود الأمس القريب - وبكلمة محذبة على الأقل - ضمن رفقاء السوء.

السيدات والسادة الحضور،

لا بد أن نسجل أن ما سمي "الحصيلة" هو عبارة عن قراءة خاصة لما

اتنوما اللي عندكم الحقيقة المطلقة؟!

ولذلك أرجو أن تعود تلك الجرعة اللازمة من الحكمة إلى عقل الحكومة، حتى تتمكن من تدارك ما فاتنا، وحتى تتمكن من مواصلة هذا الطريق الذي عبده المغاربة بالدموع والأحزان، وقدموا في سبيله تضحيات جسيمة، جيلا بعد جيل، ولا يجب أن تغيب على بالكم، السيد رئيس الحكومة، أنه في الوقت ديال سنوات الرصاص عندما كان شرفاء هذا الوطن يؤدون التضحيات تلو التضحيات من إعدامات خارج القانون ومن اعتقالات ومن منفي ومن الزج بهم في غياهب السجون، كل ذلك من أجل أن يبيئوا لنا نحن الذين كذب علينا أن نعيش هذا المنعطف الهام في تاريخنا المعاصر، فغرام أن نضيع ما تتيحه هذه المرحلة الهامة من تاريخنا من فرص.

جلالة الملك في واحد الخطاب من خطباته - لا أذكر التاريخ - تكلم على الأزمة، وقال في كل أمة مها كانت ومها اشتدت وطأتها ومها كانت قاسية في كل أزمة تمكن فرص، في كل أزمة تمكن فرص، يتعين التقاطها، يتعين استثمارها من خلال مبادرات جريئة ومقدامة وشجاعة، ولكن امتلاك الفرص واستثمار الفرص لا يمكن أن يتم من خلال المنطق اللي اشتغلتموا به، وهو منطق ادعاء امتلاك الحقيقة المطلقة.

أتم لا تملكون الحقيقة المطلقة، هناك جزء من الحقيقة عند أطراف أخرى في المجتمع المغربي، وينبغي أن تنصتوا لها. وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا، انتهى الوقت.

أرفع الجلسة عشر دقائق لأداء صلاة العصر ونعود لنستأنف.

((رفعت الجلسة لأداء صلاة العصر)))

السيد رئيس الجلسة:

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة البرلمانيون،

نستأنف أشغال الجلسة وأدعو السيد الرئيس المحترم السي إدريس لشكر عن الفريق الاشتراكي لتناول الكلمة، السيد الرئيس. تفضلوا السيد الرئيس نوا صافي خاصكم تاخذوا الكلمة باش يسكتوا. أشنو بغيتي؟ جلسوا، الإخوان، باش السيد الرئيس ياخذ الكلمة، الله يجازيكم بخير، وفروا لينا الشروط ديال الاشتغال. اتفقنا، السيد الرئيس، ما كنديرش شي حاجة بدون اتفاق، الله يهديك، راه بدينا في الرابعة وغادي نوقفوا في الرابعة ونصف، تقاطعو الأخ اللي واخذ الكلمة. دابا، السيد الرئيس، عندك التقدير، لما تشوف بأنه ممكن تاخذ الكلمة تفضل، احنا كنتسنأوك.

التشريعي الحالي، المخطط التشريعي لا تتحدثون فيه عن مشروع قانون لإحداث هيئة قضايا الدولة، تتحدثون فيه عن تغيير الظهير ديال 1953 وإدخال تعديلات عليه، ولا حق لكم في أن تنسبوا مشروعاً لكم ليس من صلاحياتكم، وارجعوا إلى كلمة ممثل الحكومة المغربية في هذا الاجتماع الذي لم ينصف الفريق الاشتراكي ومقترحه في إطار محاربة الفساد بالفعل لا بالقول. على مستوى الواقع، لا يوجد أي مشروع لكم.

أما على مستوى المخطط التشريعي، فيتضح باستقرائه انعدام - كما قلت ليكم- وجود أي مشروع قانون، كين تعديل لظهير 2 مارس 1953 المتعلق بالوكالة القضائية. كما أنه في إطار التعامل مع البرلمان تذكر جميع الأسلوب غير اللائق التي تعاملوا به بعض الوزراء مع البرلمانين، وصل إلى استعمال كلام لا يشرف من فاه به.

هذه المحاور وغيرها من المحاور التي قدمتي فيها الإصلاحات كإنجازات: إصلاح منظومة العدالة، نحن لا نحتاج إلى كثير من العناء لنجزم بأن هذا الورش الإصلاحي مازال في بداياته. نفس بالنسبة للحوار الوطني الأول حول "المجتمع المدني" التي عارضتو أهم الجمعيات والمنظمات، معتبرة أن منهجه غير موضوعي.

أما الحديث عن قطاع الصحافة والإعلام، الذي تميز، مع كامل الأسف، بمحاولات تمرير تصورات إيديولوجية في الإعلام، نتج عنها جمود في القطاع السمعي البصري، ما الجديد بالنسبة للمغاربة بعد نصف ولاية هذه الحكومة فيما يتعلق بتلفزيونهم التي تيعيشوا معه يومياً؟ الجديد هو أنه إلى حدود 31 ديسمبر 2013، وصلت متأخرات الدعم الذي يجب أن يقدم للصندوق الخاص بدعم المشهد السمعي البصري الوطني للشركة مجموع 290 مليون درهم، لم يتم بعد صرف حتى 120 مليون درهم برسم سنة 2014، وتوصلت الوزارة بما مجموعه 345 مليون درهم خلال سنتي 2012 و2013، لم تحوّل منها للشركة سوى 110 مليون درهم. فأين هي المبالغ المتبقية التي كانت يمكن لها تطور الإعلام ديالنا؟ رغم تعهد الحكومة، أتوما، السيد الرئيس، بعد تقليص ميزانية الشركة الوطنية من ذيك 15 مليار ديال الدرهم ديال الاستثمار التي نقصتوا، تنتفاجو بأنكم حيدتوا للشركة المعنية 200 مليون درهم كذلك من ميزانيتها.

أما عن حقوق الإنسان، يكفي الطريقة التي تتذكروا فيها على الاحتجاجات، والزهو الذي تشعرون به بأن المشوشين والمظاهرات وعهد الاعتصامات انتهى. يجب أن تتذكر أن نفس هاذ الزهو هو الذي كان كيعبر عليه صاحب أم الوزارات عند قععه لكل حركة احتجاجية، تتذكر شهداء "كوميرو"، شهداء "كوميرو" من هنا خرجت ومن هذه المنصة، تتذكر التصريحات الحكومية بعد كل محطة فضائية، 20 يونيو، 14 ديسمبر، اولاد خليفة كانت كتجي ذيك الحكومات السابقة ديال سنوات الرصاص وتزهو بأن المغرب مطمئن ومستقر، وهي نزلات بواحد الحركة ديال العصا والزرواطة على المواطنين.

اعتبر سياقاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، جاءت فيه الحكومة، بتصور وكأن المغرب على حافة الهاوية، كأن البلاد لم تكن بها دولة أو مؤسسات، هذا غير صحيح. أتمتعوا، السيد رئيس الحكومة، أن البلاد كانت تتمتع دائماً باستمرار بطمأنينة، لم تعش بلادنا لا ثورة ولا تمرداً ولا فوضى، بل ظلت دائماً مؤسساتها قائمة، متماسكة، لأنها تعودت على إدارة الاحتجاجات والتعامل مع التعبيرات المختلفة والنضالات مثل التظاهرات والإضرابات، وليس هذه الحكومة هي التي جات لتنفد البلاد من "فتنة"، كما تخيلتم.

هذا الكلام، السيد رئيس الحكومة، مجرد إنشاء لا معنى له لتبرير حصيلكم الهزيلة. الحقيقة هي أن الحكومة تعتبر الحكومة الأكثر حظاً في تاريخ الحكومات في المغرب، وجدتوا الأرض مفروشة بمكنسبات دستورية، لم تساهم مما لاشك فيه بعض أحزابكم في النضال من أجلها، بل وجدتها جاهزة بفعل تضحيات الشهداء والمعتقلين في سنوات الرصاص.

جرت انتخابات بعد الخطاب الملكي لتاسع مارس، وبعد انخراط كل الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والمواطنين في ورش الإصلاح الدستوري، في جو من النضج والهدوء، ماشي كيف تصورتوا أن هذه الحكومة تشكلت في ظروف ديال الفتنة وديال الاستقرار. بلادنا كتعتبر من النماذج التي يجب أن تقدم في جنوب البحر الأبيض المتوسط للانتقال الهادئ والسلس نحو الديمقراطية منذ الاستقلال وإلى اليوم.

ما يثير الاستغراب كذلك هو الحديث عن مبادرات وأشطة ملكية في هذه الحصيلة، مثل الدور الذي لعبه جلالة الملك في ملف الوحدة الترابية أو في زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، كذلك تضخيم الحصيلة الهزيلة، بمبادرات ملكية لها إطارها الدستوري الخاص، ولا يمكن إدراجها في الحصيلات الحكومية.

مثل هذه العموميات نجدها باستمرار فيما يسمى بالحصيلة، عند الحديث عن تدعيم دور البرلمان. قتلوا هاذ الشيء، هذا كلام غير صحيح، البرلمان ما عمرو ما تراجع كما تراجع بعد الإصلاحات الدستورية ديال 2011. الحكومة عملت كل ما في وسعها للتضييق على المؤسسة التشريعية، بشكل يخالف الدور الذي أولاه لها الدستور، ولنا أن تقدم على النهج الخاطئ عدة أمثلة، من قبيل تمهيش دور المعارضة والتضييق على كل المبادرات التشريعية، وخاصة في ملف القوانين التنظيمية، وغادي تعطيلكم مثال صارخ، السيد رئيس الحكومة، لهذا التضييق، مع كامل الأسف، استعملت فيه الحكومة التدليس والتضليل.

حسب أشغال المؤتمر العاشر لهيئات قضايا الدولة الذي انعقد مؤخراً في بيروت في لبنان، منين رجعت للموقع الإلكتروني للمركز العربي للبحوث القانونية والقضائية التابع لمجلس وزراء العدل العرب، منين رجعت للموقع، الحكومة المغربية تنغني بأنها لها مشروع فيما يتعلق بإحداث هيئة قضايا الدولة، ولم يصرح ممثلكم أنه مقترح لفرق المعارضة وللفريق الاشتراكي، ولم تناقشوه معه، لأننا مستعدين لمقارعة هذه التصريحات مع الواقع، مع المخطط

الحكومية.

لقد اتضح بالملحوس هشاشة التحالفات وضعف التعاقدات، وآخر مثال على ذلك حصل قبل شهرين عندما اعترض الأستاذ نبيل بنعبد الله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، الوزير في هذه الحكومة على التصريحات الأخيرة التي صدرت عن وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، والتي أدان فيها ما تعرضه القنوات التلفزيونية والإذاعية العمومية في برامجها ومسلسلاتها، دون أن تتحدث عن "الماخور".

وبينما يعد البرنامج الحكومي "برفع فعالية الفعل الحكومي ذي الطبيعة الإستراتيجية وتحقيق الوضوح والانسجام في المسؤولية"، نجد أن زعماء هاذ الأغلبية يشكون في تصريحاتهم أمام اجتماعات أحزابهم من الإقصاء والتمهيش في اتخاذ القرارات الكبرى للبلاد؟

أية فعالية حكومية عندما نجد الأمين العام للحركة الشعبية السي لعنصر يشكو.. - الوقت ديالي تضيع .. عندما نجد الأمين العام للحركة الشعبية يشكو من منهجيتكم، وتذهب الشكوى إلى درجة التهديد بالانسحاب من الحكومة.

لقد بلغت مظاهر العبث والتنافر داخل الأغلبية إلى درجة الزيادة في قضية استراتيجية تخص الشأن التعليمي ببلادنا، نجد أن حزبكم يتوجه بمدفعيته الثقيلة ضد السياسة التي يطبقها وزير التربية الوطنية في مجال تدريس اللغات وإرساء البكالوريا الدولية، ليرد عليه حزب آخر من نفس الأغلبية ببيان لمكتبه السياسي في نوع من التصعيد الذي يدعو إلى الابتعاد، يدعوكم إلى الابتعاد - هذا معكم - عن أدلة العملية التربوية وجر النقاش الحالي إلى متاهات بوليميكية، أنا أقرأ عليكم ما قاله رفاقكم في الحكومة.

في اللحظة التي تهموا فيها، السيد رئيس الحكومة، وزيركم في التربية الوطنية بالولاء لحزب فرنسا وبالإجرام في حق هذا البلد، نجد المكتب السياسي لحزب الحركة الشعبية يعلن في بيان له أنه "بقدر ما يثنى وينوه بإقدام وزارة التربية الوطنية على تبني التجربة الرائدة المتمثلة في البكالوريا الدولية، بقدر ما يندعش لمحاولات البعض إعطاء هذا القرار البيداغوجي الصائب بعدا إيديولوجيا وحمولة أخرى". فأى حصيلة يمكن أن ننظرها من هذه الأغلبية الحكومية المتشرذمة؟

إن تقييم الأداء المرهلي على المستوى الاقتصادي، يستلزم مناقشته انطلاقا من الحصيلة التي تقدمت بها الحكومة، بل لا بد من العودة كذلك إلى مجموع الالتزامات التي أخذتها الحكومة على عاتقها، أشنو هي الالتزامات ديالكم؟ كما تحدث عليها سابقا السي حكيم: تحقيق معدل نمو ديال 5.5% خلال الفترة 2012-2016؛ نسبة نمو تناهز 6%؛ الاستثمار؛ محاربة البطالة؛ إنعاش التشغيل، خصوصا بين حاملي الشهادات اللي ما داوا منكم غير الزرواطة؛ والشباب ووضع رؤية اقتصادية مندمجة تعيد ترتيب الأولويات.

تتذكر في المقابل، كيف تعاملت حكومة التناوب في 1998 مع الاحتجاج؟ وكيف ارتفعت نسبة التظاهر والاحتجاجات وعمت كافة القرى والبوادي المغربية، المغربي اللي عمرو ما عرف أشنو هي الوقفة الاحتجاجية، عرفها مع عهد حكومة اليوسفي ومع عهد حكومة التناوب.

ما قدمتموه، السيد رئيس الحكومة، لا علاقة له بالواقع، ظاهرة المتظاهرين والإجهاز على حق الإضراب والاعتداءات على المواطنين من طرف رجال السلطة واستمرار انتهاكات في مخافر الشرطة والسجون، كلها خروقات لا يمكن أن تعفيكم أو أن تزيل عنكم المسؤولية.

في نفس الاتجاه، تسجلو عدم تفعيل الدستور والقيام بإجراءات عدائية ضد الطبقة العاملة، آخرها ما جاء في مذكرتكم التقديمية للقانون المالي ديال 2014 بعدم إدراج أي زيادات في الأجور أو ترفيات تحت يافطة الجراة والحكامة الجيدة، فرض إصلاح أحادي لصندوق التقاعد، د¹ CMR أما الحوار الاجتماعي جمده، ولم يتحرك إلا ليتوقف، بدون نتائج.

ما سميتوه ب "سياسة عمومية مندمجة للاهتمام بقضايا المرأة"، التصريح ديالكم الأخير اللي شبه النساء بالثرثيات تيضويوا على البيوت فقدنا أي أمل في أن قضايا المرأة من اهتمامات هذه الحكومة .

بعد هذه الملاحظات حول ما جاء في حصيلتكم الحكومية، لا بد أن نتعرض للشعار الرئيسي الذي رفعتموه اللي هو "محاربة الفساد"، والذي تحدث عليه السيد رئيس الحكومة في تصريحه الحكومي. "محاربة الفساد" هي في إصدار قوانين واتخاذ تدابير حقيقية، وهذا ما لم يتم نهائيا إلى اليوم، في الوقت الذي يتيح ليكم الدستور والسلطات الواسعة اللي تتوفروا عليها والأغلبية التي لكم في البرلمان، التقدم الفعلي في إرساء الأسس القانونية والإدارية لمواجهة الفساد.

الملف الواضح اللي تيكشف تناقض الشعار بالواقع، شعار "محاربة الفساد" والأخلاق هو ما قتم به في هذا التعديل الحكومي، وزير مطرود من حزبه تصرون على تعيينه وزيرا واش ماشي ضرب للتطبيق السياسي؟! لماذا لم تجيبوا النواب وأتم تقدمون الحصيلة عن المنفعة التي ستجنيها بلادنا من مثل هذه الممارسات؟

إن أبرز شيء يمكن تسجيله في مجال إخفاق وارتباك هذه الحكومة، هي أن حصيلتها اللي تقدمت ماشي حصيلة هاذ الحكومة، أنا لم أسمع حصيلة لأغلب الوزراء والقطاعات الوزارية الحاضرة معنا، أنا سمعت حصيلة لوزارات تسيطر عليها، السيد رئيس الحكومة، أما باقي الوزارات فلم أسمع لها حصيلة.

لقد صرحتم باسم الحكومة، أنه بعد التعيين الحكومي غادي تعملوا على ربط المسؤولية بالحاسبة، سرعان ما تكشف لنا أن هاذ الشيء غير مرتكز على أي أساس، كما ذكرت، أنه تثبيت وزير غير منتمي في التشكيلة

¹ Caisse Marocaine des Retraites

عن المقاصة، وماشي جرأة أن نتحدث عن الزيادات وضرب القدرة الشرائية للمواطنين، خاصنا نتعاملو مع المواطن بمسؤولية، راه المواطن ملي تتراد 10 ديال السنتم و20 سنتم كان كيحتج وتيخرج للتعبير.

على المستوى الضريبي لا تسل، أغرقت الحكومة الاقتصاد بأزيد من 32 إجراء ضريبي جديد، احنا تنناقو هاذ الحصيلة، غتقول لي: أنت في المعارضة، دعونا نقارن بعضا من نتائج حكومة التناوب وما تلاها، ليقرن المغاربة وليتذكروا، وليكن الرأي العام منصفًا وليكن في صورة الذي جرى أمس والذي يجري اليوم، لتأخذ كمثل موضوع الدين الخارجي الذي كان تبتقدر بـ 24 مليار دولار يوم أن التحقنا بحكومة التناوب، وصلناه في 2006 إلى 9 ديال الملاير ديال الدولار، اليوم، ها احنا غادي نشوفو بشحال بعنا وتصنت باش ما يقبواش يكذبوا عليك، اليوم هذه الحكومة بصدد إعادة ذات السيناريو ديال سنوات التقويم الهيكلي، إذ أنها تنفذ تعليمات المؤسسات المالية الدولية دون شروط، ولا يهيمها إلا أن تبقى كأحزاب حاكمة، لا يهيمها أن تورث الأجيال القادمة اقتصادا مثقلا بالديون. بفضل حكومة التناوب، ورغم سنوات الحفاف بلغ معدل النمو في المتوسط من 1999 حتى لـ 2007: 5%، الاستثمارات الخارجية كانت قبل 1998، لا تتجاوز 5.5 مليار درهم وانتقلت لـ 30 مليار درهم دون احتساب الخوصصة، معدل الفقر كان في 16.2% وانخفض إلى 9%، التضخم ظل محصورا بين 1 و2%.

أكثر من ذلك، الدولة أرجعت الدين الداخلي الذي لم تكن تعترف به، وأدت ما استحق عليها بموجب سلفات تعاقدية وقدرها 5.5 مليار درهم، رجعت لبنك المغرب 5.5 مليار، دفعت، تتهضروا دابا على صناديق التقاعد، دفعت حكومة التناوب 11 مليار درهم لصناديق التقاعد، وأعدت 7 مليار درهم كان في الحساب الخاص، ارجعوا قبل أن تحكموا، اليوم نتحدث عن مشاكل.. هذه هي الأرقام وهي ناطقة.

وأكبت هذه الإصلاحات إصلاحات أشار إليها المتدخل السابق في مجال حقوق الإنسان، في مجال المصالحات، في مجال الأمازيغية إلى آخره.. لذلك أود أن أختتم مداخلة هاته، باش نأكد أن سياسة التراجعات شاملة، وأخطر ما فيها - نقدرو نصبرو على كرشنا - هو ما يتعلق بالمسار الديمقراطي، هو ما يتعلق بهذه المؤسسة وما يجب أن تكون لها من قدسية واحترام، هو ما يتعلق بحق المعارضة، هو ما يتعلق بالحرث العامة وحقوق الإنسان، هو ما يتعلق بكرامة المواطنين، واحنا تنلاحظو، مع كامل الأسف، أن هناك تراجعًا وتدهورًا إلى الوراء.

الخصيلة، الخصيلة محببة للآمال، في الوقت اللي تنهوكم بها تشعرو أمام الشعب المغربي أنها كتضعف من مسؤولياتنا كمعارضة، لأننا مؤتمنين من طرف هذا الشعب منذ أن كنا - ماشي بالمناصب الوزارية - منذ 1956، مؤتمنين على حماية مستقبل أبنائه من سياسة العبث، وواجهنا الحكومات، وواجهنا الحكومات المختلفة، وأعطى الشعب المغربي الصدور ديالو، وخرجنا

لقد كانت لكم الجرأة بالفعل في القفز بمؤشر البطالة من 8.9% عند بداية 2012 إلى 10.2% عند نهاية الفصل الأول من 2014، بزيادة كذلك 1.3 نقطة، وهو ما يعادل 163 ألف من اليد العاملة النشطة الجديدة التي التحقت بصنوف العاطلين، معدل البطالة عند الشباب ارتفعت إلى رقم قياسي تجاوز 20%، عند حاملي الشهادات معدل البطالة وصل لـ 17.5%، القطاعات الإنتاجية المعول عليها لخلق الثروة، أصبحت مصدرا لفقدان مناصب الشغل كنتذكرو قطاع البناء كيف كان وقطاع الصناعة. قطاع البناء خسر لوحده أزيد من 71 ألف منصب شغل خلال السنتين الماضيتين، قطاع الصناعة خسر 20 ألف منصب شغل خلال نفس الفترة، إذن دون الحديث عن الانزلاقات الخطيرة اللي عرفتها المديونية العمومية من خلال تفاقم معدل الدين العمومي اللي فاق 65% من الناتج الداخلي الخام إلى ممت الفصل الثاني من 2014 أي بزيادة أكثر من 20%.

عرفت كذلك الفترة تراجع استهلاك الأسر نتيجة لتراجع القدرة الشرائية، والله عندما أذهب للبومات ديال ليصانص، ذاك الشي اللي كنسمع ديال المناكر غير الله يحفظ وصافي، هاذ القضية ديال 54 ريال - وقتها بالريال حيث سمعتها هاذ الصباح في المحطة - جابوا درهم ديال الزيادة وخلصوا 50 سنتم و75 علان 50 ريال، كان المواطن قبل ما دخل للحكومة تيشري بـ 7,30 ولا 7,40 راكم وصلتهوا لـ 10 دراهم.

بخصوص الاستثمار والادخار، تراجع معدل الاستثمار الوطني بـ 2% ومعدل الادخار الوطني بـ 5% خلال السنتين اللي حكمتوا فيها. عرفت نفس الفترة تراجع الدور الاقتصادي لقطاع البناء اللي انخفض بنسبة 8%، وهو تراجع ما سجلوش منذ أزيد من 26 سنة.

عرفت السنتين الماضيتين كذلك تراجع المخزون الوطني من العملة الصعبة بـ 14%، وتراجع حجم جاري القروض الممنوحة للاقتصاد سواء للمقاولات أو للأفراد بنسبة 46% مقارنة مع نفس الفترة السابقة، تراجع كذلك حجم الودائع البنكية بنسبة 38% مقارنة مع الفترة السابقة، عرفت الفترة تراجع كذلك مؤشرات أداء البورصة بالدار البيضاء بنسبة 18%، هذه أرقام أجيونا عليها.

أما بخصوص النسيج المقاولاتي، الإحصائيات المتوفرة اليوم تتأكد ارتفاع كبير لعدد المقاولات في وضعية مالية صعبة، ناهزت 12 ألف مقالة إلى ممت الفصل الأول من 2014، عرفت الفترة ذاتها تفاقم التباينات المجالية، وهو ما أبانت عنه الإحصائيات الأخيرة التي أظهرت أن عددا محدودا من الجهات هي التي تساهم في التنمية.

تبعًا لهذه المؤشرات يمكن التأكيد على أن الوضع الاقتصادي مازال هشًا ومنفتحًا، وهاذ الطمأنينة المبالغ فيها أحذر منها، لأن اللهم ملقانا مع الاحتجاجات والمظاهرات اليومية وتديرها ولا الزرواطة اللي كتقمع كل أحد، ونخشى على الانفجار الذي سيأتي على الأخضر واليابس.

ولذلك تبعًا لهذه المؤشرات، تنطلبو ماشي بنرجسية يمكن أن نتحدث

ما فوق قطاعية، جعلت التصريح يلامس المفاصل الموضوعاتية للتوجه الحكومي في أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسوسيو ثقافية.

ومع ذلك، فإننا في الفريق الحركي بمجلسه نقتح استكمال التصريح الحكومي الذي عرضه السيد رئيس الحكومة أمام البرلمان بتصريحات قطاعية يقدمها جميع السيدات والسادة الوزراء أمام اللجان الدائمة للمجلسين عند مناقشة القانون المالي لسنة 2015، من أجل التقييم التفصيلي لهذه التجربة وانسجاما مع الدور الذي يضطلع به البرلمان في هذا الصدد.

ستكون هذه المداخلة فرصة لرصد بعض السياسات القطاعية، مشفوعة بملاحظات واقتراحات لصياغة البدائل ورسم معالم الأفق المستقبلي.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لا يمكننا في الفريق الحركي الذي هو امتداد للمدرسة الحركية، النابعة من صلب شعبي ومن عمق وطني خالص، إلا أن نسجل باعتزاز ما حققته بلادنا، بتلاحم بين العرش والشعب، من تقدم على المستوى الديمقراطي عبر عقود من النضال منذ فجر الاستقلال، حيث كنا وما نزال في صدارة القوى السياسية التي آمنت بمغرب المؤسسات، حيث انتقل الصراع الإيديولوجي حول المؤسسات إلى الصراع السياسي داخلها ومن أجلها.

ألم يعتقد الجميع اليوم حق الأمازيغية في دخول الحياة العامة؟ ألم تصبح الهوية خيارا إستراتيجيا؟ ومن يستطيع اليوم أن ينكر أو يتصدى للدعوة لإيضاف الوسط والعالم القرويين وفق النموذج المغربي في بلورة الإصلاحات الكبرى، مع جعل الكرامة والأصالة المغربية منتهى كل تنمية حقيقية؟

في هذه الروح الوطنية الصادقة، وبحكمة ملكية رائدة، رسمت بلادنا استثناءها وتميزها على المستوى الإقليمي والدولي، فلم يكن غريبا على دولة رائدة من حجم المغرب الذي يعرف من أين أتى وإلى أين يسير، أن تنتج في تحويل الحراك الشعبي إلى حراك مؤسسي توج بتعاقد دستوري جديد وبربع ديمقراطي أبعد بلادنا من حجم ربيع دموي، سرعان ما صارت أوراقه خريفا أنتج الإرهاب والتطرف وأدخل دولا وشعبا في نفق بدون أفق.

السيدان الرئيسان،

بروح هذه المسؤولية الوطنية، تساهم الحركة الشعبية في أول تجربة حكومية بعد الدستور الجديد، إيمانا منها بالمساهمة الفعالة في التأسيس والتعقيد للفلسفة الدستورية الجديدة ودعم أورش مغرب ديمقراطي تنموي دائم وتمسك بثوابته ومقدساته وهويته الأصيلة القائمة على الوحدة في التنوع، مقتنعة في هذا الخيار أن المواقف لا تحدها المواقع، وأن خدمة الوطن فوق كل حساب، وهو ما يجعل المشاركة الحركية في هذه الحكومة مشاركة نوعية قائمة على مبدأ وقناعة لا تثنيها عن قول الحقيقة من أي موقع، وعن النقد البناء للتجربة بغية تقويم مسارها باستمرار.

ومن هذا المنطلق، وإذ نؤكد تفاعلنا الإيجابي مع مجمل الحصيلة المحققة، فإننا في نفس الوقت نتوخى أداء حكوميا أكثر نجاعة، وتطلعا إلى فعل

في المظاهرات والاحتجاجات، وهذه الأمانة نعتبرها أمانة مازالت على عاتقنا.

إيه، ضيعتم على بلدنا زمتنا ثميننا، كنا نأمل بعد الإصلاح الدستوري ديال 2011 أن ننطلق في خط تصاعدي، إنه تكوص وتراجع، لكن حكم الشعب آت ولاشك أنه سيكون عند الانتخابات القادمة التي نأمل ألا تصرفوا فيها خطاب المظلومية وخطاب البحث وخطاب البحث عن مقاعد من الكواليس ومن خلال الدهاليز ومن خلال المظلومية.

نحن نريدها انتخابات شفافة، صريحة، واضحة، لأننا متيقنون أن بنضالنا وبالتزامنا سنتجاوز تبعات هذا الخريف المغربي.

شكرا لكم والسلام عليكم .

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة للسيد الرئيس عن الحركة الشعبية، السي نبيل بلخياط، تقدم.. الفريق الحركي، لأنه الفريقين، النائب ديالك.

النائب السيد نبيل بلخياط بنعمر:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،
السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم،
السيد رئيس الحكومة المحترم،
السيدات والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة البرلمانيون المحترمون،
أيها الحضور الكريم،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسي البرلمان المغربي لمناقشة التصريح الحكومي الذي أدلى به السيد رئيس الحكومة بمناسبة منتصف الولاية التشريعية الحالية.

وأود في البداية أن أعبر عن تنوينا بهذا التقليد الدستوري الجديد، الذي يمكن المؤسسة التشريعية من الوقوف على مواطن النجاح في الأداء الحكومي وكذا رصد مكامن الخلل في تفعيل البرنامج الحكومي، وهو تقليد يتكامل مع المحطة الدستورية الأخرى المتعلقة بالجلسات المخصصة لمساءلة وتقييم السياسات العمومية للحكومة، وهي تقليد دستوري نحن مدعوون جميعا لتطويرها وتوخي نجاعتها حتى تكون بالفعل لحظات مؤسسة، هادفة، منتجة ومرسخة لمبدأ التعاون والتوازن بين المؤسساتين، التشريعية والتنفيذية.

السيدان الرئيسان،

اسمحوا لي في البداية أن أسجل تفاعلنا الإيجابي مع المنهجية المعمدة في بناء هذا التصريح الحكومي المعروض على أنظارنا، من خلال اعتماد مقارنة

في إطار الحوار والمقاربة التشاركية، سواء تعلق الأمر بمواضيع كالمقاصة أو التقاعد أو الإصلاحات الكبرى التي تباشرها الحكومة.

السيدان الرئيسان،

السيد رئيس الحكومة،

حضرات السيدات والسادة،

لقد اتخذت الحكومة قرارات صعبة ومسؤولة بكل تأكيد، حيث نجحت في توقيف المنحدر السلبي على مستوى المالية العمومية وعلى مستوى التوازنات الخارجية، بتقليص عجز الميزانية وتقليص عجز الحساب الجاري لميزان الأداءات، مما سيحد من ارتفاع المديونية المتفاقمة بشكل كبير، كما أن للحكومة الحالية إرادة قوية في الإصلاح الفعلي والتدريجي لصندوق المقاصة بإجراءات من قبيل أعمال نظام المقايضة، مما يمكن من تخفيض نفقات المقاصة من أكثر من 6% من الناتج الداخلي الخام سنة 2011 إلى أقل من 4% سنة 2014، إلى غيرها من الإجراءات التي تناولها عرض السيد رئيس الحكومة.

وفي نفس السياق، لا بد أن نثمن مبادرة الحكومة، التي طالما نادينا بها، والمثلة في عرض مشروع القانون التنظيمي للمالية على أظفار البرلمان، وهو المشروع الذي تتم دراسته الآن في مجلس المستشارين منوهين بمجمل مضامينه الهادفة إلى الانتقال من الميزانية المحاسبية نحو ميزانية الأهداف والنتائج، وكذا تعزيز دور البرلمان في إعداد ومراقبة وتنفيذ الميزانيات العمومية، إلى جانب تقوية البعد الجهوي في بنائها، مسجلين في هذا الإطار تطلعنا إلى أن تعمل الحكومة على تأطير مشروع ميزانية السنة المقبلة بمقتضيات هذا القانون بعد المصادقة عليه.

إننا، حضرات السيدات والسادة، نؤكد أن فترة سنتين ونصف التي كانت تأسيسية بامتياز لم تمر عبثا بفعل ما تم الإقدام عليه من إصلاحات، رغم الزمن المهودور سياسيا بالنظر للانتقال من نسخة حكومية إلى أخرى، لكننا نعتبر في الحركة الشعبية بأن المدة المتبقية من عمر هذه الحكومة يتعين أن تكون عنوانا لقرارات وإصلاحات أكثر عمقا وجدوى وفائدة لصالح الشعب المغربي.

إن المرحلة المقبلة يجب أن تكون مرحلة بناء، تجسده حركة إصلاحات هيكلية وأوراش تنمية ومبادرات إشعاعية، وموقع متقدم في العديد من المجالات. وإذا كانت هذه الحصيلة قد تطرقت إلى بعض المحاور على سبيل المثال لا الحصر، فإنه من المفيد التذكير بأن تفاصيل إنجازات القطاعات الحكومية من شأنها تسليط الضوء على ما تحقق في مختلف الميادين التي يربط بينها إطار ناظم يتجسد في التزامات الحكومة المعبر عنها في التصريح الحكومي والقائم على مبادئ العمل المندمج والتشاركي والمقاربة والربط بين المسؤولية والمحاسبة.

ولأن تحسين واستكمال وحدتنا الترابية هي قضيتنا الأولى كمغاربة، فإننا نود في هذا الإطار أن نجدد التأكيد على انخراطنا الفعلي في دعم المبادرة

حكومي مبدع ومبادر يضع الحلول ولا يكتفي بتدبير الواقع، فعل حكومي يخلق الثروة المنشودة ولا يستسلم لتوزيع مواردها المحدودة في الأصل.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

لقد سجلنا باهتمام تصريحا بالعمل على تعميق التعاون بين الحكومة والبرلمان. وفي هذا الإطار، لا بد من الإشادة بالتعاون والتناغم السائد مؤخرا بين كل من مجلس النواب ومجلس المستشارين، حيث أصبحا ككوتين للبرلمان المغربي قادرين على تفعيل العديد من الميكانيزمات الدستورية، كما أنها أصبحت بموجب هاته العلاقة المتميزة قادرين على ربط علاقة تعاون وتكامل مع السلطة التنفيذية، خدمة للمتن الدستوري ودفعها بالممارسة الديمقراطية نحو الأمام والأفضل.

إن دستور فاتح يوليوز 2011 دستور متقدم على جميع المستويات، ونعتقد أنه لا مناص من توطيد العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حتى تتمكن من استكمال التنزيل السليم للدستور وإخراج جميع القوانين إلى حيز الوجود، مثنين في نفس الوقت روح التفهم والتنازلات الوطنية التي يظهرها في هذا الخضم كل من البرلمان المغربي تارة والحكومة المغربية تارة أخرى.

ونعتبر في الحركة الشعبية أن مدخل هذه العلاقة الجديدة يقوم على دعم القوة الإقتراحية للبرلمان، والعمل على تمكين المؤسسة التشريعية من استقلال مالي وإداري فعلي يمكنها من تبوء المكانة التي منحها إياها الدستور.

حضرات السيدات والسادة،

إن قدر هذه الحكومة، أنها جاءت في سياق زمني تضاعفت خلاله بوادر الأمل في غد أفضل من خلال الانتظارات المتعددة للشعب المغربي في تحقيق الرفاه لجميع مكوناته. فكان الأمل العارم وما زال وسيبقى هو أن تنجح هذه الحكومة في قطع دابر الفساد، وتحقيق الأمن والطمأنينة، وإشاعة الحكامة الجيدة وتقوية وتحسين الاقتصاد وتأهيل القضاء وإيجاد الشغل للعاطلين وتحقيق التعليم المنتج والسكن اللائق والشغل والصحة، بل إن كل مواطن مغربي اليوم يتطلع إلى إيجاد ضالته في الحكومة، في المدن والقرى، في المداشر، في الداخل والخارج ومن قبل مختلف مكوناته.

حضرات السيدات والسادة،

لا يمكننا أن ننكر على هذه الحكومة مبادراتها واجتهادها، وهي مطوقة برهان شعبي ومسؤولية تاريخية ضمن انتقال ديمقراطي وتحول سياسي. ولئن كان من باب المستحيلات تحقيق المعجزات وإدراج كل الإكراهات والإشكالات ضمن الأولويات، فإنها اتخذت قرارات شجاعة وجريئة وقاسية أحيانا، في إطار جعل مصلحة المغرب فوق مصالح الأحزاب المشكلة للائتلاف الحكومي.

كما تجدر الإشارة، أن المخطط والخطة والاستراتيجيات والمقاربات التي تخوض فيها الحكومة حاليا هي من صميم تدبير وتفكير مغربي صرف،

- إعداد مخطط تشريعي مندمج ومتكامل؛
- إنجاز ميثاق لإصلاح منظومة العدالة؛
- بلورة تصور متكامل لتنزيل مشروع الجهوية وتدعيم مسلسل اللامركزية؛
- تعزيز منظومة حقوق الإنسان؛
- الاشتغال على النهوض بحرية الصحافة والسعي إلى إرساء إعلام ديمقراطي ومسؤول؛
- إقرار سياسية مندمجة عمومية للاهتمام بقضايا المرأة؛
- ضمان إعادة الاعتبار للمرفق العمومي واستمرار الخدمة العمومية وإرساء تكافؤ الفرص والشفافية في التعيينات في المناصب العليا والمباريات؛
- الحد من الاحتكارات والاستثناءات مع إعداد الإستراتيجية الوطنية للوقاية من الرشوة ومحاربتها إلى غيرها من الإنجازات.
- وبناء على ما تقدم، وعلاقة بالمحور الآنف الذكر، نود في الحركة الشعبية التأكيد على ما يلي:
- أولاً: ضرورة استحضار الروح التوافقية لإنجاز ملف التحضير للاستحقاقات الانتخابية المقبلة قانونياً وتنظيماً، بغية تمكين بلادنا من مؤسسات منتخبة محلياً وجمهوية ووطنياً، قادرة على رفع التحديات التنموية المطروحة على بلادنا.
- وفي هذا الإطار نؤكد استعدادنا للانخراط الفعال والدائم لإنجاح هذا المسار الانتخابي، معبرين عن تفاعلنا الإيجابي مع مشاريع القوانين التي أشرفت على إعدادها وزارة الداخلية خاصة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالجهة ومشروع قانون اللوائح الانتخابية وكذا مشروع القانون التنظيمي حول الجماعات الترابية، وهي المشاريع التي أعدنا بصدها مذكرات مفصلة قصد المساهمة في إغنائها وتحويدها، داعين باقي الأطراف السياسية إلى نبذ الحسابات الهامشية في تقدير هذه اللحظات المؤسساتية الهامة والانخراط في نقاش بناء يوفر المشاركة الانتخابية السياسية الموسعة ويمكن من مؤسسات منتخبة قادرة على رفع التحديات التنموية وتحقيق تطلعات الشعب المغربي، مستحضرين أن لبلادنا تقاليد راسخة وتجارب كبيرة في مجال تنظيم الانتخابات التي ظلت دائماً تحت إشراف وزارة الداخلية أسوة بتجارب الدول العريقة في الديمقراطية ولوائح انتخابية عرفت مراجعات متعددة في العقدين الأخيرين، علماً أن هذه اللوائح هي التي أفرزت حكومة التناوب التوافقية والحكومات التي بعدها.
- إن اعتزازنا في الحركة الشعبية بالمكنسبات الدستورية في مجال إقرار التعددية اللغوية والتنوع الثقافي، يجعلنا ندعو من جديد إلى التعجيل بأجراً الطابع الرسمي للأمازيغية، عبر إخراج القانون التنظيمي المؤطر لها وبلورة إستراتيجية وطنية لإدماجها الإيجابي في مختلف المناحي العامة، مؤكداً على عدم الزج بهذا المكون الهوياتي الأصيل، والذي هو ملك لجميع المغاربة، في مزايدات سياسية قصيرة، اقتناعاً منا بأن الهوية الوطنية ينبغي أن تكون

المغربية الرامية إلى إقامة حكم ذاتي في أقاليمنا الجنوبية على ضوء الجهوية الموسعة وفي إطار السيادة المغربية ووحدة الوطن والتراب، وفي ظل الوفاء الدائم لروح قسم المسيرة الخضراء مؤكداً في هذا الإطار أن المملكة المغربية بمسارها الحقوقي المتميز أكبر من أن تتلقى دروساً في حقوق الإنسان من أنظمة لا تنتج غير القمع والإرهاب وتحرم شعوبها من أبسط مبادئ الحقوق الإنسانية.

وفي هذا السياق، ندعو الحكومة والبرلمان والأحزاب السياسية والمجتمع المدني وكل القوى الوطنية إلى بلورة رؤية مشتركة لتعزيز الدبلوماسية الوطنية بمختلف أشكالها، الرسمية والبرلمانية والحزبية والشعبية وفق مبادئ التكامل ووحدة الأهداف والمبادرة.

وإذ نتمنى عمل الحكومة في تنزيل المقترحات الدستورية المتعلقة بالجهوية المتقدمة، واتخاذ الإجراءات العملية لتطبيق النموذج الاقتصادي التنموي الخاص بالأقاليم الجنوبية، في إطار المخططات الجهوية للتنمية، فإننا ندعو كذلك إلى تكثيف التواصل والإشعاع وتقوية الحضور الحكومي والبرلماني والمدني في مختلف المنابر والمحافل الجهوية والقارية والدولية، منتهزين هذه المناسبة لتحية جنودنا أفراد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي وعناصر الأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية وكل المواطنين الذين يدافعون دوماً عن حوزة هذا الوطن العظيم، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة.

ولا تفوتنا الفرصة دون أن نجدد الدعوة إلى التحرك العاجل والناجح، بغية فك الحصار عن إخواننا المحتجزين في مخيمات تندوف، لإعادة إدماجهم في وطنهم الأم وتمكينهم من العيش في أمن وكرامة.

السيدان الرئيسان، من الواجب أيضاً، ونحن نتابع الغطرسة الصهيونية المقيتة تجاه الشعب الفلسطيني، والتهديدات المتواصلة وحالة الحصار الطالم والإمعان في تقثيل وإبادة الفلسطينيين العزل في الضفة والقطاع، نعلن إدانتنا للعدوان الصهيوني الطالم ومواصلته استهداف المقدسات، مجددين في الحركة الشعبية موقفنا الثابت في الدفاع عن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

كما نسجل في الحركة الشعبية كذلك انشغالنا بالأوضاع المأساوية لبعض الدول في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، جراء حروب داخلية توفر المناخ الخصب لنشر الإرهاب والتطرف الذي نبذه أياً كان مصدره وخلفياته.

السيدان الرئيسان، السيد رئيس الحكومة، على المستوى السياسي، ورغم إيماننا بأن الطموح أكبر من الواقع، والتحديات أكبر من الإمكانيات المتاحة، ومن باب الواقعية، نؤكد تفاعلنا الإيجابي والإيجابي مع مجمل الإنجازات في هذا المجال والمتمثلة فيما يلي:

- إرساء مرحلة جديدة في العلاقة بين الحكومة والبرلمان؛

على المستوى الاقتصادي، يمكن القول بأن الحكومة الحالية جاءت في ظرفية اقتصادية جد صعبة، لها آثار سلبية على العديد من اقتصاديات المنطقة، بما في ذلك الاقتصاد المغربي الذي استطاع مع ذلك الخروج من دائرة الخطر، بفضل الإجراءات التي تم اتخاذها في مجال الحفاظ على المدخرات الوطنية وتعزيز فعالية الاقتصاد الوطني ودعم الطبقات الفقيرة، فالوضعية في المغرب، مقارنة مع اقتصاديات بعض البلدان بمحيطه الإقليمي، تبقى مقبولة وذلك بفضل خصوصيته وبفضل الإصلاحات التي باشرتها هذه الحكومة منذ تعيينها من طرف صاحب الجلالة، فالأزمة الاقتصادية العالمية كانت لها تداعيات سيئة على الاقتصاد الوطني، سواء من حيث تراجع الصادرات أو ثقل الميزانية المخصصة للمواد النفطية، والتي ارتفعت أثمانها في الأسواق الدولية مع ارتفاع عجز الميزانية والميزان التجاري.

إننا في الفريق الحركي، نعتبر بأن الحصيصة المحلية للحكومة وللعمل الحكومي في المجال الاقتصادي تعتبر إيجابية، وذلك رغم بعض التحديات التي ظلت مطروحة، ويتجلى ذلك في معدل النمو المسجل، وإن كان لا يرقى إلى المأمول اقتصاديا والتحكم في عجز الميزانية وتخفيض نسبة التضخم وتحسن الميزان التجاري للسلع والخدمات مقارنة مع سنة 2012 وارتفاع الاحتياطات الصافية من العملة الصعبة سنة 2013، وتسجيل قطاع السياحة نسبة مهمة من النمو أثمرت تعزيز مداخيل الدولة من العملة الصعبة، علما أن الاتفاقيات الموقعة سنة 2010 لتحديد رؤية السياحة 2020 لم يتم تنفيذ أي شيء منها، خاصة الجانب المالي، حيث خصص 15 مليار درهم لتشجيع الاستثمارات السياحية سنة 2010 ولم يتم صرف أي درهم منه لحد الآن. أضف إلى ذلك أن المخطط التشريعي يتحدث عن خلق 8 وكالات جهوية للتنمية السياحية، ولم تر النور لحد الآن.

ويمكن القول، أن الحكومة الحالية كانت لها الجرأة الكافية لفتح عدد من الأوراش الإصلاحية الهامة التي عددها السيد رئيس الحكومة خلال إلقاء عرضه، لكن يبقى التحدي الأكبر هو الصمود في وجه الإكراهات الاقتصادية والمالية الحالية في ظل الأزمة الخائفة التي تعيشها دول المحيط والسوق الخارجية، وأيضا في ظل التعاطي مع الإشكالات الكبرى، كإصلاح صندوق المقاصة مع الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين والتقليص من المديونية الخارجية لكي لا نبقي تابعين للمؤسسات المالية الدولية، مع ضرورة الإسراع في إيجاد حلول عاجلة لمعضلة إفلاس الصناديق الاجتماعية وارتفاع مستوى عجز الميزانية والتقليص من عدد الشباب العاطل عن العمل. السيد رئيس الحكومة،

مسألة تشغيل الشباب مسألة جوهرية يجب إعطاؤها الأهمية اللازمة من خلال إبداع حلول ملائمة للواقع المغربي وحشد دعم جميع المتدخلين لمساندة هؤلاء الشباب على الانخراط في الحياة العملية والمهنية. وسمحوا لي أن أستحضر كلمة استعملها زميلي السيد النائب المحترم السيد عبد العزيز عمري حين قال: "الأمل، الأمل في إخراج الإستراتيجية الوطنية

مخط إجتماع وطني وفوق منطق الأغلبية والمعارضة سيرا على النهج المعتمد في مختلف القضايا والملفات الكبرى. كما نشدد على أن إنصاف الأمازيغية ينبغي أن يتم بمراعاة مبادئ التعميم والتوحيد والمعيرة والإجبارية واعتماد حرفها الأصل "تيفيناغ".

ولأن الهوية ظلت دائما من ثوابت الحركة الشعبية منذ ميلادها، فإننا ندعو إلى تنزيل هذا الخيار الاستراتيجي بمنظور يعزز الطابع الديمقراطي والتنموي لهذا الورش الهام، برؤية تعمق الوحدة الوطنية المبنية على مغرب الجهات في إطار وحدة الوطن والتراب.

ولأن الجماعات الترابية والغرف المهنية وغيرها تعتبر من الدعامات الأساسية للتنمية المحلية، فإنه يتعين تمكينها من الموارد المادية والبشرية اللازمة قصد تعزيز مستواها التدييري والتقني وجعلها مؤهلة بشكل خاص لتنفيذ مشاريعها الاستثمارية لهذا الغرض، مع تعزيز الحكامة على مستوى الجبايات المحلية، حيث أن الموارد الجبائية الذاتية للجماعات، سواء المديرية من طرفها أو من طرف الدولة، لم ترق بعد إلى المستوى الذي يضمن لهذه الجماعات الاستقلال المالي المنشود.

كما تؤكد على ضرورة إرساء حكامه جيدة وترتيبات مؤسسية وقانونية، تتعلق بمراحل إبرام وتتبع ومراقبة عقود التدبير المفوض. ونطالب في هذا الإطار بإطلاق مخططات المناطق الصناعية بالشراكة مع الجماعات الترابية، كدعمه أولا للتنمية المحلية ولتوسيع قاعدة تشغيل الشباب، في إطار الصندوق العمومي لمواكبة التطوير الصناعي الذي تعترم الحكومة إحداثه.

خامسا: ضرورة محاربة التصورات النمطية التي يطبعها الميز حيال النساء، فعلاوة على توسيع الولوج إلى سوق الشغل، فإنه يتعين مواكبة النساء في مسلسل الولوج إلى الوظائف العليا، بما في ذلك أجهزة الحكامة، عبر اعتماد تدابير ترقى تكافؤ الفرص في تطور المسارات المهنية، وندعو إلى الشروع في إحداث "الهيئة العليا للمنافسة ومحاربة كل أنواع الميز" المنصوص عليها في الدستور، لتشجيع الإنصاف وتكافؤ الفرص.

سادسا: ضرورة اعتماد مقاربة شبابية في بلورة السياسات وتأهيل هؤلاء الشباب وتوعيتهم بالانخراط لصالح مستقبل البلاد. فالمؤكد أن المسألة الشبابية في حاجة إلى عناية واهتمام أكبر، ولا سيما على مستوى السياسات العامة المتعلقة بهذه الفئة، وعلى مستوى الاستراتيجيات الحكومية المهمة بهذا المكون المجتمعي وعلى مستوى تعليمه وتشغيله وتأطيره وخلق ذلك التكامل المطلوب بين المؤسسات التعليمية ومؤسسات التنشئة الاجتماعية الأخرى.

سابعا: ضرورة ضمان التمثيلية السياسية والانتخابية لمغاربة العالم في مختلف المؤسسات المنتخبة وباقي المؤسسات الدستورية، مع تعزيز الجهود في مجال الدفاع عن حقوقهم ومصالحهم في دول الإقامة وبوطنهم الأم.

السيدان الرئيسان،

السيد رئيس الحكومة،

القروي بقدر ما يعاني من إكراهات وإشكالات ومن عجز بينوي على مختلف المستويات، فإنه يعتبر فضاء واعدا دائما لابتناق نهضة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية بإمكانها أن تعطي القيمة المضافة للتنمية الوطنية. وفي هذا الصدد، فإننا نطالب بإخراج وكالة خاصة بالمناطق الجبلية مؤطرة بقانون الجبل، والذي كان للحركة الشعبية شرف إعداده منذ حكومة التناوب التوافقي.

لقد كان الجانب الاجتماعي دائما حاضرا في الحصيلة، وكذا في آفاق اشتغالها خلال ما تبقى من عمر ولايتها، ونسجل في هذا الصدد الإجراءات المتخذة من أجل الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

السيد رئيس الحكومة،

إن الحركة الشعبية، وهي شريك أساسي في التحالف الحكومي الحالي، تؤكد انخراطها الفعال لإنجاح هذه التجربة، والتي اختارت المشاركة فيها، اقتناعا منها أن تفعيل الإصلاحات البنوية والمؤسساتية أسس له الدستور الجديد.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن سنرفع الجلسة، موعدا في الساعة العاشرة للحلقة الثانية من المداخلات.

شكرا.

لتشغيل الشباب"، اليوم عندنا أمل كبير في إخراج هاذ الإستراتيجية لأنه الظاهرة أصبحت تتفاقم، ونحن نعتبر في حزبنا وفي الأغلبية على أنه الشغل هو الكرامة والكرامة هي الشغل.

هي تحديات، السيد رئيس الحكومة، نستشعر نحن كفريق حركي صعوبتها، لكننا واثقون من قدرة هذه الحكومة على رفع التحدي إذا ما تسلمت بناصية الإبداع والاجتهاد، لأن الحلول الناجعة والفعالة تولد دائما من رحم الأزمات والإكراهات والتحديات.

ونحن نستحضر جسامة الظرفية الاقتصادية الصعبة، وإيماننا منا بقدرة الحكومة على التفاعل معها في الاتجاه الصحيح، فإننا نؤكد على ما يلي:

أولا: أعمال النهج التشاركي والتشاورى في مجال تفعيل الدينامية الإصلاحية في بعدها الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في مجال إصلاح المقاصة وصناديق التقاعد، من خلال الدعوة إلى مناظرة وطنية مبنية على منتديات جمهورية لصناعة القرارات الحاسمة بعيدا عن أي مزايدات ضيقة لهذه الملفات الحساسة التي تم جميع المغاربة.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إننا نؤكد بأن العالم القروي والمناطق الجبلية تستحق وضع إستراتيجية تنموية حقيقية، وليس فقط مجرد عمليات متناثرة وظرفية، الغرض منها تهدئة الخواطر وامتصاص الغضب، فنحن نؤكد بأن إلحاحنا على إثارة هذا الموضوع، ليس لأنه من صميم مبادئ الحركة وأهدافها، ولكن لأن العالم